

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا

**الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية للمرأة الفلسطينية:
2004-1990**

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

E/ESCWA/WOM/2005/Technical Paper.1
3 June 2005
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا

**الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية للمرأة الفلسطينية:
2004-1990**

الأمم المتحدة
نيويورك، 2005

الآراء الواردة في هذه الوثيقة هي آراء المؤلفة وليس بالضرورة آراء الأمانة العامة للأمم المتحدة.

لم يرفق المؤلف بهذه الورقة بعض المراجع المذكورة فيها، فطبعت حسبما وردت في النص الأصلي.

05-0347

تصدير

اتخذت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) مبادرة إعداد هذه الدراسة عملاً بمشروع القرار الذي أوصت لجنة وضع المرأة في دورتها السابعة والأربعين في آذار/مارس 2003 المجلس الاقتصادي والاجتماعي باعتماده في كانون الأول/ديسمبر 2003. وفي الفقرة السابعة من هذا القرار الوارد في الوثيقة (E/CN.6/2003/12 - E/2003/27)، تطلب لجنة وضع المرأة إلى الأمين العام "مواصلة استعراض الحالة ومساعدة النساء الفلسطينيات بجميع السبل المتاحة، بما في ذلك السبل الواردة في تقريره المعنون "حالة المرأة الفلسطينية وتقديم المساعدة إليها" وتقديم تقرير، بما في ذلك المعلومات المقدمة من اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، عن النقدم المحرز في مجال تنفيذ هذا القرار إلى لجنة وضع المرأة في دورتها الثامنة والأربعين". وقد تكرر هذا الطلب في الدورات السنوية اللاحقة للجنة وضع المرأة.

وتمثل هذه الدراسة استكمالاً للورقة المعنونة "الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للمرأة الفلسطينية" التي أعدتها في عام 2003 السيدة أيلين كتاب، مديرية معهد دراسات المرأة في جامعة بيرزيت، بالتعاون مع السيد ر. أبو ضحى من المعهد ذاته، وصدرت عن اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا في الوثيقة 1 E/ESCWA/WOM/2004/1. وفي شباط/فبراير 2005، طلبت الإسكوا إلى السيدة ريم عطية، مستشاررة وزارة شؤون المرأة، أن تراجعها بهدف تحديث المعلومات والبيانات الواردة فيها.

المحتويات

الصفحة

ج	تصدير
ز	ملخص تنفيذي
1	مقدمة
	<u>الفصل</u>
2	أولاً- الإطار السياسي
2	ألف- الخافية التاريخية
3	باء- الانقاضة الأولى
4	جيم- فترة أوسلو (1990-2000)
4	DAL- الانقاضة الثانية
14	ثانياً- ديناميات السكان
14	ألف- حجم السكان وأعمارهم وتوزيعهم
17	باء- معدلات الخصوبة والوفيات
19	جيم- الأسر المعيشية الفلسطينية
20	ثالثاً- مؤشرات اجتماعية واقتصادية
20	ألف- المشاركة السياسية
26	باء- العمالة والاقتصاد
29	جيم- الفقر
31	DAL- التعليم
32	هاء- الحقوق الشرعية وحقوق الإنسان
35	واو- الصحة

المحتويات (تابع)

الصفحة

قائمة الجداول

11	مؤشرات مستويات المعيشة والمساعدة الإنسانية في الضفة الغربية وقطاع غزة	-1
13	الانخفاض في مصروفات العائلات	-2
15	حجم السكان وأعمارهم وتوزيعهم في الضفة الغربية وقطاع غزة في عام 1997	-3
16	التوقعات السكانية للفترة 2000-2025	-4
20	متوسط العمر ومتوسط عمر العزاب عند الزواج في عام 1997	-5
38	المراجع	

ملخص تنفيذي

لا يكتمل تحليل أوضاع المرأة الفلسطينية بدون الإشارة إلى قسوة الأحوال المعيشية للمدنيين الفلسطينيين، والتي يسببها استمرار احتلال إسرائيل لأراضهم. وفي حين أن التحليلات المشابهة لأوضاع المرأة في الأراضي والبلدان الأخرى تشمل على بحث المساواة بين الجنسين في مجالات مهمة مثل الصحة والتعليم والعمل، تحاول هذه المجالات إلى الدرجة الثانية في الضفة الغربية وقطاع غزة المحظتين نظراً إلى الانعكاسات الاجتماعية والاقتصادية الخطيرة للصراع على السكان. فمنذ بدء الانتفاضة الثانية في أيلول/سبتمبر 2000، وحتى 31 كانون الثاني/يناير 2005، ثُوفي أكثر من 900 فلسطيني، منهم 226 امرأة، وجُرح نحو 44 403 فلسطينيين آخرين؛ وأحُجز حوالي 7 000؛ ودُمر عدد لا يحصى من البيوت وتضرر جميع السكان الفلسطينيين ولا يزالون معرضين للخطر والمضايقة والإهانة باستمرار. وبضافة إلى ذلك أن قدرة المدنيين الفلسطينيين على الحركة، التي كانت خاضعة لقيود شديدة بفعل الإغلاقات ونقاط التقنيش، زاد في إعاقتها بناء جدار الفصل. فهذا الحاجز من الجدران الخرسانية العالية ومن السياجات والخنادق وأبراج المراقبة الأمنية يشكل انتهاكاً لأحكام القانون الدولي كما يؤكّد ذلك قرار الجمعية العامة دا-13/10 المؤرخ 21 تشرين الأول/أكتوبر 2003، والفتوى الصادرة عن محكمة العدل الدولية في 9 تموز/يوليو 2004، بشأن الآثار القانونية الناشئة عن تشييد جدار في الأرض الفلسطينية المحتلة.

وفي حين أن حكومة إسرائيل ما انفكّت تنتهك القوانين الدولية منذ احتلالها للأرض الفلسطينية في عام 1967، تحدث المرحلة الحالية من الصراع تأثيراً مدمرة للغاية على السكان المدنيين بسبب ازدياد أعمال الإخلاء القسري للبنيات الفلسطينية والاستيلاء عليها وهدمها وإغلاقها، بما في ذلك المرافق الأساسية والمؤسسات العامة. وبالإضافة إلى ذلك، أُلحق جدار الفصل الذي بدأ إسرائيل بناءه في حزيران/يونيو 2002، أضراراً جسيمة بأسر فقدت أراضيها ومصادر رزقها وباتت منفصلة عن التجمعات السكانية المجاورة. ولهذا الجدار الذي يقطع أجزاءً كبيرةً من الضفة الغربية في بعض المواقع، تبعات اقتصادية واجتماعية بالغة، ولا سيما على النساء. وفي هذا السياق، تؤدي الآثار الاقتصادية والاجتماعية للصراع دوراً هاماً في توفير الفرص أو عدم توفيرها للسكان الفلسطينيين، ومنهن النساء.

فالمستقبل إذاً مجهول والتنبؤ الدقيق بالتنمية الاجتماعية الاقتصادية غير ممكن. ومع أن قيام دولة في فلسطين موضوع مطروح على بساط البحث، لا يزال هناك خلاف شديد حول أرض هذه الدولة وسكنها والسلطات التي ستتمتع بها. فلا بد للاستراتيجيات الرامية إلى تحقيق التنمية والمساواة بين المرأة والرجل أن تأخذ في الاعتبار الإطار السياسي الحالي والفرص والتحديات في أعقاب التغيرات التي ستحدث في المستقبل.

وهكذا يأتي هذا التحليل لأوضاع المرأة الفلسطينية في الوقت المناسب، نظراً إلى أن الفترة الانتقالية المنصوص عليها في اتفاقيات أوسلو انتهت من دون تحقيق أي تقدم على المستوى السياسي. وعلى الرغم من هذه العقبة الخطيرة، فقد أحرزت بعض التحالفات السياسية، خصوصاً من حيث إضفاء الطابع المؤسسي على السلطة الوطنية الفلسطينية والمبادرات التي تقوم بها عدة منظمات محلية، منها المنظمات النسائية والمجالس التشريعية والمجالس المدني، والرامية إلى النهوض

بالتنمية والديمقراطية في فلسطين. غير أن إعادة احتلال الأراضي الفلسطينية أحدث تأثيراً خطيراً على الحياة اليومية للسكان وعلى قدرة المؤسسات المحلية على العمل، وعرقلت الأولويات، بل وأدت إلى تحويلها من مجال التنمية إلى مجال الطوارئ والرعاية.

وعلى مستوى التنمية، تعيش المرأة الفلسطينية، فيما يبدو، مجموعة من الظروف المتناقضة. فعلى الرغم من الزيادة الواضحة في عدد النساء الملمات بالقراءة والكتابة وارتفاع معدلات التحاق الفتيات والنساء في التعليم الابتدائي والثانوي والعالي، يقلل من أهمية هذه المكاسب ارتفاع معدلات الخصوبة وانخفاض مشاركة المرأة في مجال العمل والسياسة. وعلاوة على ذلك، هناك ميل عام إلى تفسير هذه المشاركة المتواضعة بمبررات دينية أو بالتمسك بالتقاليد. ويعزى ذلك جزئياً إلى التقاليد والقيم الأبوية المترسخة في المجتمع والتي تحابي الفتيان والرجال. غير أن هذا التفاوت يعود أيضاً إلى الحالة المالية المقلقة لمعظم الأسر الفلسطينية والاعتقاد بأن الأبناء أقدر على إعالة الأسرة في زمن يتسم بعدم الاستقرار. وهذا التفاوت بين الجنسين يترجم إلى قيود مماثلة في القوة العاملة حيث تعيق التحديات التي ينطوي عليها سوق العمل الموجه للذكور مشاركة المرأة في السوق أكثر مما تعوقها أحكام الدين التي تعارض عمل المرأة خارج البيت.

وخلال الأعوام القليلة الماضية، حققت المرأة الفلسطينية خطوات هامة باتجاه تحسين تمثيلها السياسي. ومن هذه الخطوات إنشاء وزارة شؤون المرأة في تشرين الثاني/نوفمبر 2003، واعتماد قانون الحصة النسائية للانتخابات المحلية في 1 كانون الأول/ديسمبر 2004. ويجب اعتبار هذين التطورين خطوتين إيجابيتين أوليتين في مسيرة ردم الفجوة بين الجنسين وانتصاراً للحركة النسائية في جهودها الرامية إلى تمكين المرأة الفلسطينية.

مقدمة

ويؤدي رأس المال البشري دوراً هاماً للغاية في فلسطين بسبب الضعف النسبي لقاعدة الموارد الطبيعية والقيود السياسية والاقتصادية الناتجة عن استمرار الصراع. ومع أن المجتمع الفلسطيني قد حاول وضع مسار للتنمية البشرية في أعقاب اتفاقات أوسلو، توقفت معظم المبادرات والاستراتيجيات الرامية إلى النهوض بالتنمية الاجتماعية الاقتصادية نتيجة لتدور الأوضاع السياسية⁽¹⁾. ويقدم الفصل الأول لمحة عامة عن الخلفية التاريخية للصراع ويبحث آثاره السلبية على الوضع الاجتماعي السياسي في الضفة الغربية وقطاع غزة المحظيين.

وتتوفر المسوح الديمغرافية إحصاءات ومؤشرات قيمة حول خصائص المجتمع من حيث السكان والأسر، يمكن استخدامها في دراسة قضايا المرأة والرجل. ويعرض الفصل الثاني لفجوات بين الجنسين في المجتمع الفلسطيني ويسلط الضوء عليها من خلال مؤشرات مثل حجم السكان وتوزيعهم، ومعدلات الخصوبة والوفيات، وحجم الأسر وأنواعها، وأنماط الزواج.

ويتوسع الفصل الثالث في بحث قضايا المرأة والرجل في الضفة الغربية وقطاع غزة، ويقيم ويزع العلاقة الاستراتيجية بين النهج القائم على الحقوق في تناول قضايا المرأة والرجل، بما في ذلك إصلاح القوانين وحقوق الإنسان، وقضايا التنمية مثل تخفيف حدة الفقر وتوفير فرص العمل. وهذه العلاقة التي لم تُدمج بشكل كامل في فلسطين تشمل بحث عدد من القضايا والفرص الأساسية في ستة مجالات رئيسية هي المشاركة السياسية، والعملة والاقتصاد، والفقر، والتعليم، والقانون وحقوق الإنسان، والصحة.

(1) اتفاقات أوسلو هي التسمية الشائعة لإعلان المبادئ الخاص بترتيبات الحكم الذاتي²⁵ الذي وقعته الحكومة الإسرائيلية ومنظمة التحرير الفلسطينية (واشنطن²⁶ 13 أيلول/سبتمبر 1993).

أولاً- الإطار السياسي

الف- الخلفية التاريخية

الوضع الحالي للمرأة الفلسطينية في الأرض المحتلة ناشئ عن الهيكل الاجتماعي للمجتمع في الضفة الغربية وقطاع غزة، اللذين هما في الأساس جزآن منفصلان من الهيكل الفلسطيني الأكبر الذي جرى تفكيكه في عام 1948 عقب إنشاء إسرائيل.

1948-1967 - الفترة

خلال الفترة 1948-1967، فُصلت الضفة الغربية فصلاً تاماً عن قطاع غزة وتولى إدارتها الأردن فيما تولت مصر إدارة قطاع غزة. وشهدت هاتان المنطقتان خلال تلك الفترة هجرة عدّ كبيرة من الأيدي العاملة إذ هاجر السكان المدينيون بحثاً عن فرص اقتصادية في عدة بلدان، وخصوصاً في بلدان الخليج. وبينما شاركت في هذه الهجرة نساء من الطبقات الوسطى أو الحالات على تعليم عال، بقيت النساء الفقيرات، خاصة من مخيمات اللاجئين والمجتمعات الريفية في فلسطين يعشن بأسرهن ومزارعن. ونظراً إلى أن أفراد هذه الأسر الفقيرة من الذكور شاركوا أيضاً في الهجرة، ألقى الهيكل الاجتماعي الناجم عن الهجرة عبئاً خاصاً ومتناقضاً على كاهل المرأة. وبشكل أكثر تحديداً، في حين فرضت الحسارة المادية وهجرة اليد العاملة والتشتت على هؤلاء النساء القيام بأدوار ومسؤوليات جديدة، كان من شأن الشعور بالصدمة وبعدم الأمان الذي انتاب المجتمع الفلسطيني أن يفرض عليهن الدور الرمزي لتمثيل التواصل مع الماضي مما عزز دورهن التقليدي كمقدم للرعاية وسند للمجتمع⁽²⁾.

1967-1987 - الفترة

ازداد هذا الضغط على الهيكل الاجتماعي الفلسطيني في عام 1967 في أعقاب احتلال إسرائيل للضفة الغربية وقطاع غزة. وكان لدمج اقتصاد الضفة الغربية وقطاع غزة في إسرائيل آثار بعيدة المدى على تطور المجتمع الفلسطيني. ومع أن الحصول على عمل بأجر في إسرائيل أدى إلى تحسين حالة عدد من الأسر الفلسطينية، خاصة بين سكان الريف واللاجئين، حدت القيود التي فرضتها إسرائيل في الوقت ذاته على تكوين رأس المال في الضفة الغربية وقطاع غزة من نمو الطبقات المتوسطة. ونتجت من ذلك درجة من المساواة الاجتماعية والاقتصادية بين السكان العرب. وعلاوة على ذلك، فإن الحصول الانتقائي على العمل بأجر في إسرائيل الذي استبعدت منه النساء إلى حد كبير، قد أضر بهيكل الأسر الفلسطينية. فقد استطاعت أجيال من الشباب الذكور كسب رزقها

| (2) يستند هذا التحليل إلى عدة بحوث أجراها معهد دراسات المرأة منذ إنشائه عام 1994^و وخاصة الدراسة الإجمالية للعلاقات بين المرأة والرجل التي أعدها أبو نحلة وأخرون. “Towards gender equality in the Palestinian Territories: a profile of gender relations” (Swedish International Development Cooperation Agency (SIDA), August 1999).

مستقلة عن السلطة الأسرية والأبوية، الأمر الذي قوض السلطة الأبوية بعض الشيء. وفيما يخص المرأة، فقد تجلى هذا التحول في السلطة التقليدية في تحول من الهياكل الأسرية الواسعة داخل المجتمع إلى دور الأزواج داخل نطاق الأسرة البيولوجية.

وكذلك تعرضت السلطة الأسرية لمزيد من التحديات في السبعينات والثمانينات عقب ظهور الحركة الوطنية في الأرض المحتلة، التي قام فيها الشباب بدور مهم. وبالإضافة إلى توفير فرص جديدة للحركة الاجتماعية، شجعت هذه الحركة الوطنية المرأة الشابة على التفاوض من جديد بشأن جوانب من أدوار المرأة والرجل داخل المجتمع الفلسطيني. وبالتالي، ساهمت هذه الحركة في تمكين الأجيال الناشئة من خلال هيكل حزبية حديثة تتجاوز بل وتهمش هيكل العشائر القديم للسلطة السياسية؛ وتمهد السبيل للمشاركة الفعالة للمرأة في المقاومة الوطنية. وبناء على ذلك، أعيد تحديد الدور الرمزي للمرأة كنافل وناشر للنقاليد لإدخال دور جديد مستقل عن السلطة الأسرية يروج لصورة المرأة كعضو مستقل من أعضاء المجتمع. وفي ذلك الإطار، ساعد إنشاء مؤسسات مدعومة للتعليم العالي في تغيير هذه الرؤية من خلال توفير مجال للأجيال الصاعدة من الرجال والنساء لتقاسم الخبرات وتكوين شخصية جديدة منفصلة عن الأسرة؛ والحصول على المعرفة وعلى أدوات جديدة لتكوين رأس المال الاجتماعي. ومع ذلك، فعلى الرغم من هذه المكاسب الهامة، لم يؤد توفير التعليم العالي إلى زيادة إمكانية الوصول إلى السوق، خاصة بالنسبة للمرأة. ويعزى جزء من ذلك إلى ازدياد القيود المفروضة على سوق العمل جراء احتلال الضفة الغربية وقطاع غزة وانعكاساته السلبية على الاقتصاد المحلي.

باء- الانتفاضة الأولى

لقد تمخضت عن الانتفاضة الفلسطينية لعام 1987، والتي تسمى عموماً الانتفاضة الأولى، مجموعة من الهياكل السياسية الرسمية وغير الرسمية التي تمثل طرقاً بديلة لتنظيم الأسرة والتسلسل التراتبي التقليدي عبر كافة قطاعات المجتمع. وكان كثير من القيادات الأولى من الجيل الذي استفاد من التعليم العالي. وبالتالي، كانت المرحلة الأولى من الانتفاضة الأولى تتميز بكثير من قيم الديمقراطية، والاعتماد على الذات والتمكين التي كانت جزءاً من تجربة التعلم. وبالنسبة إلى المرأة، كانت هذه المرحلة المبكرة وسيلة لتوسيع الأدوار والهويات الجديدة للجنسين التي ظهرت خلال السبعينيات.

غير أنه بحلول عام 1990، كانت هذه الاتجاهات الإيجابية قد عُكست تماماً بسبب قمع إسرائيل للانتفاضة والنكاليف الاقتصادية والمادية الباهظة لمواصلة التمرد الجماعي عليها. وعقب ذلك، ساهم عدد من العوامل في انخفاض عدد السكان المقبولين على المشاركة العامة، منها عمليات الاعتقال والاحتجاز الجماعي، وإغلاق المدارس لفترات طويلة، وأنهيار السلطة السياسية الداخلية، وازدياد التسلح على الجانبين. وبينما زاد الاعتقال الجماعي للرجال العبء الواقع على كاهل المرأة، خلق لها مساحة للاضطلاع بأدوار قيادية أكبر. وخلال هذه الفترة، أنشئت منظمات ومراكل بحوث معنية بالمرأة، منها مركز بيرزيت لدراسات المرأة، ومؤسسات إقراض صغيرة.

وأدى هذا العزل إلى زيادة العبء الواقع على المرأة لأنه أعاد تأكيد دورها التقليدي كمقدم للرعاية وضامن لرفاهية أفراد الأسرة. وما عزز هذا التحول إلى الأدوار التقليدية للجنسين ظهور الحركات الإسلامية الذي شكل بدوره تحدياً للحركة الوطنية الفلسطينية ولدور المرأة داخل الحركة وداخل المجتمع ككل. وفي حين أن هذه الحقائق الاجتماعية الاقتصادية والسياسية أثرت على أدوار المرأة والرجل، وعلى القواعد والمعايير الاجتماعية والهويات في الضفة الغربية وقطاع غزة، تبقى التحولات الاجتماعية درجة التغير مرتبطة إلى حد كبير بالمنطقة والطبقة والدين وهوية الفئة الفرعية.

جيم - فترة أوسلو (1990-2000)

حملت هذه الفترة أملاً وتطلعات كبيرة، وقد اعتبرت فترة انتقالية من شأنها أن تمهد طريق الخروج من الاحتلال إلى الاستقلال التام. وقد كانت للمرأة الفلسطينية مشاركة فعالة في عملية المفاوضات، ولا سيما في مؤتمر السلام حول الشرق الأوسط (مدريد، 30 تشرين الأول/أكتوبر 1991)، المعروف عموماً بمؤتمر مدريد للسلام؛ وفي المفاوضات التي أفضت إلى اتفاقات أوسلو في عام 1993. وعقب توقيع هذه الاتفاques، أنشئت مؤسسات للسلطة الوطنية الفلسطينية ومنظمات جديدة للمجتمع المدني، منها اللجنة الفنية لشئون المرأة ومركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي، تهدف إلى مناقشة مفاهيم الديمقراطية والسلام. وإضافة إلى ذلك، بدأت المنظمات غير الحكومية المعنية بشؤون المرأة والتي كانت قد أنشئت قبل اتفاقات أوسلو، تكون مفهوماً إيمانياً لعملها، وهذا المفهوم تجسد تحولاً من النهج القائم على المساعدة إلى نهج التنمية المستدامة.

دال - الانتفاضة الثانية

منذ بداية الانتفاضة الثانية في 29 أيلول/سبتمبر 2000، والمجتمع الفلسطيني يتعرض للتدمير ويُخضع لانتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان⁽³⁾. ومع أن الحكومة الإسرائيلية ظلت تقوم بهذه الانتهاكات بصورة مستمرة منذ احتلالها للضفة الغربية وقطاع غزة في عام 1967 وحتى أثناء عملية السلام في أعقاب اتفاقات أوسلو، اتسمت الانتفاضة الثانية باستخدام متواصل للقوة المفرطة، شمل الاحتجاز التعسفي، وعمليات القتل خارج القانون، وهدم المنازل، والاستيلاء على الأراضي، وتدمير البنية التحتية والمحاصيل. وعلاوة على ذلك، فرضت إسرائيل قيوداً مشددة على الحركة واعتمدت سياسات إغلاق قلصت عدد العمال المسموح لهم بالعمل داخل إسرائيل، مما أدى إلى زيادة معدلات الفقر النسبي والمطلق وتفاقم معاناة السكان الفلسطينيين.

وأدى الصراع الحالي إلى تدهور خطير في الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية للسكان الفلسطينيين وعرض ثلاثة ملايين عربي الذين يعيشون في الضفة الغربية وقطاع غزة لضرر بشعة ومستمرة من الخطر والمضائق والإهانة. وفي حين أن بعض النساء أدين دوراً طليعياً في هذا

(3) تسمى الانتفاضة الثانية أيضاً انتفاضة الأقصى إشارة إلى الزيارة التي قام بها رئيس الوزراء الحالي بنيامين نتنياهو إلى المسجد الأقصى في 29 أيلول/سبتمبر 2000 والتي أدت إلى اندلاع الانتفاضة.

الكافح بمقامتهن الفعالة للاحتلال مما أدى إلى مقتلهن أو إصابتهن أو احتجازهن، فإن معظم النساء وقعن كمدينيات بريئات، ضحية للعنف العشوائي الموجه ضد السكان، أو فقدن أحد أفراد أسرهن. وأدى تصاعد المقاومة المسلحة إلى غياب ملحوظ للمرأة عن التظاهرات والمواجهات مع القوات الإسرائيلية في الشوارع. إلا أن غيابها عن الساحة لا ينبغي أن يفسر انكفاءً عن مقاومة الاحتلال الإسرائيلي. وإضافة إلى ذلك، تتحمل المرأة الفلسطينية مزيداً من المسؤوليات والأعباء الناجمة عن تردي الأوضاع الاقتصادية.

1- العقاب الجماعي للسكان المدنيين

(١) الخسارة في الأرواح

حسب مركز المعلومات الوطني الفلسطيني، توفي 900 شخص خلال الفترة من 29 أيلول/سبتمبر 2000 إلى 31 كانون الثاني/يناير 2005 نتيجة للصراع. وكان من ضمن هذا المجموع 694 طفلاً، و226 امرأة، 297 شخصاً قتلوا خارج نطاق القانون^(٤). وفي غالبية الحالات، لم تكن عمليات الهجوم التي أدت إلى وفاة نساء وأطفال موجهة ضد أشخاص كانوا يشاركون بصورة مباشرة في اشتباكات مع الجنود الإسرائيليين^(٥). وما يدعو للأسى أن معظم النساء توفين أثناء ذهابهن إلى العمل أو رجوعهن منه، إذ لم يسمح لسيارات الإسعاف أو الخدمات الطبية بالوصول إليهن، أو تصادف وجودهن في أماكن تقاطع النيران. وعلاوة على ذلك، قُتل عدد كبير من النساء والأطفال في بيوتهم أو على مقربة منها.

وإضافة إلى ذلك، تأثرت حياة النساء من الناحيتين المعنوية والمالية جراء الوفاة غير المتوقعة لأفراد من أسرهن، وخاصة المعيل الرئيسي والأطفال. ووفاة المعيل الرئيسي يرغم المرأة على التغلب على الصدمة النفسية الشديدة الناتجة من فقد فرد عزيز من أفراد الأسرة من أجل البحث عن وسائل بديلة تكفل للعائلة عيشها^(٦).

(٤) للحصول على معلومات حديثة يمكن الرجوع إلى مركز المعلومات الوطني الفلسطيني:
www.pnic.gov.ps

(٥) مركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي ومركز دراسات المرأة، تقرير عن وضع حقوق الإنسان للمرأة أثناء انتفاضة الأقصى^(٧) الذي قدم إلى لجنة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة أثناء مهمة تقصي الحقائق التي قامت بها يوم 16 شباط/فبراير 2001.

(٦) أثناء الانتفاضة الثانية^(٨) وجهت إسرائيل تهمة بغيضة إلى النساء الفلسطينيات^(٩) مدعية أن الآباء يرسلون أطفالهم للموت مقابل مكافأة نقدية. وبينت دراسة أجرتها الحركة العالمية للدفاع عن الأطفال أن هذا الإدعاء الشنيع إنما هو حيلة تستخدمها الحكومة الإسرائيلية لتبرير استخدامها المفرط للقوة ضد المدنيين في الضفة الغربية وقطاع غزة^(١٠) وخصوصاً ضد الأطفال (انظر الحركة العالمية للدفاع عن الأطفال^(١١) فرع فلسطين، تقرير حول الانتهاكات الإسرائيلية لحقوق الأطفال خلال العام 2001).

(ب) الجري

خلال الفترة من 29 أيلول/سبتمبر 2000 إلى 31 كانون الثاني/يناير 2005، جُرح 44 403 أشخاص فلسطينيين نتيجة للصراع⁽⁷⁾. وأصيب 7 000 شخص بِآثارات دائمة نتيجة للجروح. وأدى تزايد عدد المعوقين إلى زيادة العبء الملقى على كاهل المرأة التي تتحمل عادة مسؤولية تقديم الرعاية وتلبية الحاجات اليومية. وجُرح كثير من النساء والأطفال في أماكن بعيدة عن أي اشتباكات أو مظاهرات، وعادة ما يقع ذلك قرب منازلهم أو داخلها أو عند محاولتهم عبور نقاط التفتيش. وبينما كان لهذه الإصابات تأثير سلبي للغاية على حياة جميع المصابين، كان للصراع أثر ضار على النساء الحوامل بصفة خاصة. فعدد المواليد الميتين خلال الربع الأخير من عام 2000، الذي يتطابق مع الأشهر الأربع الأولى من الانقضاضة الثانية، ازداد بنسبة 58 في المائة مما كان عليه في الربع الأخير من عام 1999. وعلاوة على ذلك، تعرض كثير من النساء الحوامل للغازات السامة والضرر العقلي والجسدي نتيجة للقصف وغيره من أشكال العنف، مما ألحق الضرر بصحة الأمهات والأجيال في مرحلة النمو.

وفضلاً عن ذلك، تتحمل النساء، نظراً لدورهن التقليدي في تقديم الرعاية في المجتمع الفلسطيني، العبء الأكبر فيما يتعلق بتقديم الخدمات للمصابين من أفراد الأسرة. والوقت الذي يقضيهن في توفير هذه العناية والمساعدة يطغى على الأنشطة الأخرى كالعمل والتعليم، لاسيما في حالات الإصابة الطويلة الأجل أو الدائمة.

(ج) هدم المنازل والاستيلاء على الأراضي

أصبح هدم المنازل أداة شائعة للعقاب الجماعي استخدمتها قوات الاحتلال الإسرائيلي على مدى السنوات الماضية. فقد دمرت ما مجموعه 5 514 منزلًا كلياً أو جزئياً في الأرض الفلسطينية المحتلة. وأدى هدم المنازل إلى تشريد أسر بكمالها، ويقدر أن يكون هذا العقاب الجماعي قد طاول 55 000 شخص⁽⁸⁾. ونظراً إلى أن الأسر المشردة لا تملك مالاً تستطيع به إعادة بناء منازلها، تضطر للإقامة مع الأصدقاء والجيران والأسر الموسعة. وزيادة على ذلك، تنفذ عمليات الهدم هذه دون إشعار مسبق ودون إعطاء أصحاب المنازل الوقت الكافي لجمع ممتلكاتهم. ونتيجة لذلك، وجدت هذه الأسر نفسها وقد طردت من بيوتها وفقدت ملابسها وغذاءها وأثاثها وممتلكاتها الشخصية الأخرى.

ونظراً إلى أن النساء ي承担ن دوراً هاماً في الزراعة، يفقدن الاستيلاء على الأراضي مصدراً حيوياً للدخل ويختفي مراكزهن في توليد دخل الأسرة. وقد زاد ذلك بشكل كبير من العبء الذي تتحمله المرأة لإعالة أسرتها وأثر في الوقت ذاته على مراكزها داخل الأسرة والمجتمع.

(7) مركز المعلومات الوطني الفلسطيني على الموقع: www.pnic.gov.ps

(8) للحصول على معلومات حديثة يمكن الرجوع إلى مركز المعلومات الوطني الفلسطيني: www.pchrgaza.org

(د) الاحتجاز

بحلول شباط/فبراير 2005، بلغ العدد الإجمالي للمعتقلين الفلسطينيين الذين تحتجزهم إسرائيل نحو 000 6 فرد، من بينهم 318 طالباً من طلاب المدارس والمعاهد الجامعات، إلى جانب 167 معلماً⁽⁹⁾. تضاف إلى ذلك 128 معتقلة، منها 17 أمّا. في هذه الأجزاء، وضعت امرأة طفلهما وهما في المعتقل. وبينما أطلق سراح إحداهن مع طفلها، بقيت الأخرى في المعتقل مع طفلتها، مع أن الطفلة والأم تعانيان من مرض التلسيمية ولا تحظيان بالعناية الطبية اللازمة.

غير أن عدداً أكبر بكثير من النساء اعتقلن لأسباب سياسية وأخضعن لأشكال متعددة من الإيذاء الجسدي ولظروف قاسية تتنافى مع أهم الإعلانات والاتفاقات والمبادئ الدولية. ويشمل هذا الإيذاء التعذيب والحبس الانفرادي والشتم والاعتداء الجنسي، والتهديد، وإرغام المحتجزات الحوامل على الوضع في زنزانتهن، واحتجازهن مع سجينات إسرائيليات من سجناء القانون العام⁽¹⁰⁾. ومعظم المحتجزات عازبات ومحكوم عليهن بمدد من السجن تتراوح بين 5 و12 سنة. وقد تدهورت حالة هؤلاء المحتجزات منذ بداية الانفاضة، وهناك تقارير تفيد بأنهن يتعرضن بين الفينة والفينية لهجمات من جانب حراس السجن⁽¹¹⁾.

2- تقيد الحركة

بالإضافة إلى العدد المتزايد من القتلى والجرحى، أدت هذه الأزمة إلى فرض قيود شديدة على الحركة بين الضفة الغربية وقطاع غزة، وهذا ما يسمى الإغلاق الداخلي، وبين إسرائيل والأرض المحتلة ككل وبقية العالم، وهذا ما يسمى الإغلاق الخارجي. وبدأت إسرائيل في تطبيق سياسات الإغلاق في عام 1987 أثناء الانفاضة الأولى وتم تشديدها أثناء حرب الخليج في عام 1991. أما إمكانية الوصول إلى معابر الحدود الدولية فقد تم الحد منها بشكل كبير أو ألغيت بالمرة، بما في ذلك الحدود المصرية والأردنية، فضلاً عن دخول إسرائيل للسفر عن طريق مطار بن غوريون⁽¹²⁾.

وتنطبق هذه الإجراءات على حركة الأشخاص والمركبات والسلع بين الضفة الغربية وقطاع غزة وتمن الفلسطينيين الذين يعيشون في هذه المناطق من الدخول إلى القدس أو مناطق داخل

(9) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، "الرصد الإحصائي للأوضاع الاجتماعية الاقتصادية في المجتمع الفلسطيني"، الرابع الثاني من عام 2004، تشرين الأول/أكتوبر 2004.

(10) تقول دراسة أجرتها منظمة الضمير^٢ وهي هيئة معنية بحقوق الإنسان في رام الله في الضفة الغربية^٣ إن 12 فلسطينية من السجينات السياسيين محتجزات في نفس القسم الذي يتحجز فيه سجينات^٤ إسرائيليات من سجناء القانون العام^٥ ويعشن في ظروف صعبة. جمعية دعم السجينات الفلسطينيات^٦، "السجينات السياسيات من النساء الفلسطينيات والعرب" (الضمير^٢، آذار/مارس 2002).

(11) المرجع نفسه.

(12) المطار الفلسطيني الوحيد في الأرض المحتلة^٧ وهو مطار غزة الدولي^٨ مغلق منذ شباط/فبراير 2001.

إسرائيل دون رخص خاصة يكون الحصول عليها أمراً في غاية الصعوبة. وبموجب اتفاقيات أوسلو، أنشئت حدود داخل الضفة الغربية وقطاع غزة لتمكين إسرائيل من توفير الحماية للمستوطنات والانسحاب في الوقت ذاته من المناطق ذات الكثافة السكانية المرتفعة. وتقسم هذه الإغلاقات الأرض المحتلة إلى 220 منطقة تمثل مجتمعة 23 في المائة فقط من فلسطين التاريخية⁽¹³⁾. وعلاوة على ذلك، تفصل بين هذه المناطق 120 نقطة تفتيش دائمة وعدد كبير من الحواجز الطيارة وحواجز الطرق. ويفيد تقرير صادر عن مكتب تنسيق المساعدات الإنسانية التابع للأمم المتحدة في آذار/مارس من عام 2004 بأن مجموع إجراءات الإغلاق بلغ 753 إجراء في الضفة الغربية، منها حواجز كليلة أو جزئية، وحواجز طرق، وبوابات، وسوارات ترابية، وجدران، وخنادق، وأبراج مراقبة. وإضافةً إلى ذلك، يحظر على المركبات الفلسطينية استخدام بعض الطرق التي تعبر الضفة الغربية، وهي طرق تقافية تفتح فقط للسيارات التي تحمل لوحات إسرائيلية. وهذا يعني إجبار الفلسطينيين في أحياناً كثيرة على استخدام طرق ترابية جانبية تكون خطيرة أحياناً. وكل هذه القيود والحواجز تشل حركة التنقل بين المدن الفلسطينية وتسبب العذاب اليومي وتزيد من معاناة السكان الفلسطينيين وإذلالهم وتعمق لديهم الشعور بأنهم يعيشون في حالة حصار⁽¹⁴⁾.

ومع أن إسرائيل حاولت تبرير سياسة الإغلاق باعتبارها إجراءً أميناً ضرورياً، توحى الطبيعة التنسفية والمزاجية لهذا الضابط الذي يسمح بموجبه أحياناً للمدنيين بالمرور عبر نقطة تفتيش ولا يسمح لهم بذلك أحياناً أخرى بأن هذه السياسة تهدف أساساً إلى إدامة فرض شكل آخر من أشكال العقاب الجماعي على الشعب الفلسطيني. وهذا ما سلطت عليه الضوء هيئة منظمة رصد حقوق الإنسان في نيسان/أبريل 2002، عندما قالت إن القيود التي تفرضها إسرائيل "هي واسعة النطاق وطويلة الأجل ومضررة بالصحة الأساسية للمدنيين بحيث تلامس أحد أشكال العقاب الجماعي الواسع النطاق، وتتمثل وبالتالي انتهاكاً واضحاً لحقوق الإنسان الدولية وللقانون الإنساني الدولي"⁽¹⁵⁾.

وبالإضافة إلى الحواجز المادية التي أقيمت لإعاقة حركة المرور في كل مدينة وقرية فلسطينية تقريباً، تفرض إسرائيل حظر التجول بقصد حبس المدنيين في بيوتهم لفترات طويلة من الزمن، وهذا بمثابة إخضاعهم لنظام الإقامة الجبرية. وكان لهذه القيود المفروضة على الحركة "تأثير سلبي على الأنشطة الإنتاجية في مجالات التصنيع والبناء والتجارة وترتبت عليها نتائج خطيرة

(13) يعني ذلك مساحة فلسطين قبل إنشاء دولة إسرائيل. الحركة العالمية للدفاع عن الأطفال، [تقرير حول الانتهاكات الإسرائيلية لحقوق الأطفال في عام 2001](#).

(14) معهد الإعلام والسياسات الصحافة والتمويل، Fact Sheet: Palestinian Intifada (Sep 28th 2000 - Nov 27th (HDIP), 2001). Updates available at: www.hdip.org/Fact20%sheets/Intifida_factsheet.htm.

(15) بيان شفوي أدلته به Human Rights Watch في الدورة الثامنة والخمسين للجنة حقوق الإنسان، "البند 8: مسألة انتهاك حقوق الإنسان في الأراضي العربية المحتلة، بما فيها فلسطين" (2 نيسان/أبريل 2002).

على معظم السكان" وزادت من انتشار الفقر⁽¹⁶⁾. وعلاوة على ذلك، تعيق هذه القيود الحركة الداخلية للسلع والإمدادات الطبية وال الحاجات والخدمات الأساسية مثل الغذاء والمياه والغاز. أما حصول الشعب على الرعاية الطبية، فيعوقه بشكل خطير من مصابين من الوصول إلى الأطباء والمستشفيات وتوقف سيارات الإسعاف عند نقاط التفتيش.

3- جدار الفصل

زاد جدار الفصل الذي بدأت إسرائيل بناءه في حزيران/يونيو 2002 معاناة الفلسطينيين الذين يعيشون في الضفة الغربية. فهذا الجدار المتوج في عمق الأرض الفلسطينية قد عزل التجمعات السكانية عن أرضها ومصدر رزقها. وإذا استكمل بناء الجدار، من المتوقع أن يؤدي إلى ضم نحو 55 في المائة من أراضي الضفة الغربية، وإلى فصل قرابة 329 000 شخص، يمتدون 13.8 في المائة من سكان الضفة الغربية، عن أراضيهم الزراعية؛ وإلى محاصرة 249 000 شخص، يمتدون 10.5 في المائة من سكان الضفة الغربية بين الجدار والخط الأخضر، وهذا يعني عزلهم عن التجمعات السكانية الفلسطينية المجاورة وتقيد وصولهم إلى الخدمات التي تقدمها مرافق فلسطينية مثل المدارس والمستشفيات. وفي هذا السياق، يتوقع أن تعزل 71 عيادة طبية أولية تفتقر إلى الأجهزة اللازمة لتوفير رعاية صحية متخصصة عن سائر الضفة الغربية، إما بين الجدار والخط الأخضر أو في جيوب يطوقها الجدار⁽¹⁷⁾.

وتشير وزارة التربية والتعليم إلى أن 898 طالباً وطالبة في محافظات جنين وطولكرم وقلقيلية لم يتمكنوا من متابعة دراستهم، وذلك نتيجة مباشرة لجدار الفصل⁽¹⁸⁾. وعلى المزارعين الذين تقع أراضيهم خلف الجدار الحصول على تصاريح من الجانب الإسرائيلي للتمكن من الوصول إلى أراضيهم، وكثيراً ما تمنع هذه التصاريح أو تمنح لفرد واحد من العائلة، وهذا غير كافٍ على الإطلاق بالنظر إلى الجهد الذي يتطلبه العمل الزراعي، ولا سيما قطاف الزيتون. وعلاوة على ذلك يواجه هؤلاء المزارعون خطر فقدان أراضيهم لصالح الحكومة الإسرائيلية عملاً بقانون عثماني قديم ينص على أن الأراضي التي تبقى غير مزروعة لمدة ثلاثة سنوات يمكن للدولة مصادرتها بحيث تعلن ملكاً لها.

وتتحقق هذه التدابير ضرراً جسيماً بالمجتمع بأسره، إلا أن ضررها بالنساء والفتيات يكون أشد وطأة. وتفيد تقارير بأن عائلات كثيرة أجبرت على التوقف عن إرسال أبنائها إلى المدارس، وذلك بسبب وقوع المدارس على الجانب الآخر من الجدار. ويطال هذا التدبير خصوصاً الفتيات، خشية

(16) تقرير المقرر الخاص للجنة حقوق الإنسان في الدورة السابعة والخمسين للجنة "مسألة انتهاك حقوق الإنسان في الأراضي العربية المحتلة بما فيها فلسطين" (الأمم المتحدة¹⁹ 29 آب/أغسطس 2002)²⁰ الفقرة 11.

(17) معهد الإعلام والسياسات الصحية والتنموية، صفحة حقائق: السياج السيء يخلق جيراً سبيلاً، متاحة على: http://www.hdip.org/factsheet_wall.htm

(18) المرجع نفسه.

تعرضهن لمضايقات الجنود الإسرائيليّين على البوابات أو عدم تمكّنهن من العودة إلى المنازل في حالات حظر التجول المفاجئ. وإضافة إلى ذلك، فقدت النساء اللواتي يشكّلن نسبة مرتفعة من القوى العاملة في المجتمعات الزراعية دخلهن بسبب تقييد الوصول إلى الأراضي الزراعية.

وفضلاً عما ذكر، اتخذ مجلس الوزراء الإسرائيلي قراراً بتطبيق قانون حراسة أملاك الغائبين على الأملك في القدس الشرقية المحتلة، التي ضمتها إسرائيل بطريقة غير قانونية في عام 1967. وهذا القرار اتّخذ سراً في 8 تموز/يوليو 2004 ولم يكشف عنه إلا في 20 كانون الثاني/يناير 2005 في صحيفة إسرائيلية. وقد سنّ قانون أملاك الغائبين في عام 1950 لإضافه الشرعية على احتلال الأرض الفلسطينيّة. وعملاً بهذا القانون اعتبر الفلسطينيون الذين هجروا ممتلكاتهم وأراضيهم بين 29 تشرين الثاني/نوفمبر 1947 و18 أيار/مايو 1948 بحكم الغائبين وأعلنوا أراضيهم ملكاً لإسرائيل.

وحتى تاريخ اتخاذ القرار في 8 تموز/يوليو عام 2004، لم يكن القانون قد طبق على القدس الشرقية. ولذلك سيتمكن البند الجديد في القانون الحكومة الإسرائيليّة من الاستيلاء على أي أرض واقعة في القدس الشرقية أو بين الجدار والخط الأخضر، واعتبارها أرضاً "مهجورة"، وبالتالي مصادرتها من دفع أي تعويض لمالكيها الشريعين.

فالقدس الشرقية معزولة عمداً عن عمقها التّقافي والاقتصادي، وذلك عبر سلسلة من المستوطنات والآن عبر الجدار. إضافة إلى ذلك، أشارت إسرائيل إلى أن سكان القدس الشرقية سيحتاجون إلى تصاريف لدخول مناطق السلطة الوطنية الفلسطينيّة. ومع أن هذا التدبير يطبق جزافاً في الوقت الحالي، يتوقع أن تطبق إسرائيل هذه السياسة في القريب العاجل. ونظراً إلى أن الكثريين من يطالهم هذا الإجراء لديهم أعمال أو مشاريع في رام الله، سيؤدي هذا التقييد المزعج فرضه إلى ما يسمى "بالهجرة الطوعية" لسكان القدس الشرقية، إذ يقلّون مكان سكنهم ليكونوا على مقربة من أعمالهم.

4- أثر الإجراءات الإسرائيليّة على الأوضاع الاقتصاديّة للأسر الفلسطينيّة

أظهر مسح أجري في تموز/يوليو - أيلول/سبتمبر 2004 أن متوسط الدخل الشهري للأسر الفلسطينيّة انخفض من 300 2 شيكل جيد قبل الانتفاضة إلى 1500 1 شيكل في أيلول/سبتمبر 2004. وقدت 53.4 في المائة من مجلّم الأسر أكثر من نصف دخلها أثناء انتفاضة الأقصى (انظر الجدول 1⁽¹⁹⁾). وأدى ذلك إلى زيادة كبيرة في انتشار الفقر. فوفقاً للمسح، وُجد أن ثلثي سكان الضفة الغربية وقطاع غزة يعيشون دون خط الفقر⁽²⁰⁾. ونظراً لارتفاع معدلات الفقر، اضطررت السلطة الوطنيّة الفلسطينيّة إلى زيادة الإنفاق على المساعدة الاجتماعيّة في وقت تتفاقص

(19) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني^{٢١}، "أثر الإجراءات الإسرائيليّة على الأوضاع الاقتصاديّة للأسر الفلسطينيّة (الدورة العاشرة: تموز/يوليو - أيلول/سبتمبر عام 2004)"^{٢٢}، تشرين الثاني/نوفمبر 2004.

(20) كان مؤشر مستوى الفقر الذي استخدم هو دولاران في اليوم. المرجع نفسه.

قاعدة ايراداتها. وبالتالي تمكنت السلطة الوطنية الفلسطينية من خلال وزارة الشؤون الاجتماعية وغيرها من المؤسسات الحكومية من رفع المساعدات التي تقدمها من 4.9 في المائة في تموز/يوليو - آب/أغسطس 2001 إلى 26.5 في المائة في تموز/يوليو - أيلول/سبتمبر 2004، بينما تقلص عدد الأسر التي تستفيد من المساعدات الإنسانية التي تقدمها وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى من 49.8 في المائة إلى 28.9 في المائة من مجموع الأسر الفلسطينية.

الجدول 1 - مؤشرات مستويات المعيشة والمساعدة الإنسانية في الضفة الغربية وقطاع غزة (نسبة مئوية)

الموسم	نisan / أبريل - حزيران / يونيو 2004	كانون الثاني/يناير - آذار/مارس 2004	تشرين الأول/أكتوبر - كانون الأول/ديسمبر 2003	المؤشرات
				الآثار الاقتصادية على الأسر
63.8 53.4	58.1 62.5	66.0 48.7	71.9 39.5	الأسر التي تقع تحت خط الفقر الأسر التي فقدت أكثر من نصف دخلها خلال الشهور الستة الماضية
				المساعدة المالية
73.7	71.8	72.0	70.0	الأسر التي ترى أنها بحاجة إلى مساعدة مالية
41.0	36.1	36.5	31.4	الأسر التي تلقت أقل من 25 دولاراً من المساعدة المالية
72.9	67.2	76.9	56.8	الأسر التي تلقت أقل من 50 دولاراً من المساعدة المالية
84.4	83.9	87.1	77.3	الأسر التي تلقت أقل من 100 دولار من المساعدة المالية
15.6	16.1	12.9	22.7	الأسر التي تلقت 100 دولار أو أكثر من المساعدة المالية
				المساعدة الإنسانية
28.9	25.6	19.5	22.5	المساعدة من وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى
20.2	19.4	13.4	12.3	المساعدة من وزارة الشؤون الاجتماعية
6.3	9.4	3.5	4.4	المساعدة المقدمة من مؤسسات حكومية أخرى

2.0 2.4	1.3 1.4	2.3 2.5	3.8 2.4	المساعدة المقدمة من لجان الزكاة المساعدة المقدمة من الأحزاب السياسية
------------	------------	------------	------------	--

الجدول 1 (تابع)

تموز/بوليyo - أيلول/سبتمبر 2004	نيسان/ أبريل - حزيران/ يونيو 2004	كانون الثاني/يناير - آذار/مارس 2004	تشرين الأول/أكتوبر - كانون الأول/ديسمبر 2003	المؤشرات
6.8	6.7	4.5	7.7	المساعدة المقدمة من المؤسسات الخيرية
..	2.3	0.1	1.4	المساعدة المقدمة من دول عربية بشكل مباشر
17.7	18.0	23.3	24.4	المساعدة المقدمة من الأقارب والأصدقاء والجيران
				نوع المساعدة والاهتمامات الرئيسية للأسر
40.3	52.8	67.5	49.4	نسبة المساعدة الغذائية من مجموع المساعدة
32.2	28.6	32.5	33.9	نسبة المساعدة النقدية من مجموع المساعدة
36.7	38.4	35.8	34.5	الأسر التي أشارت إلى أنها بحاجة إلى غذاء كأولوية أولى
24.6	18.9	21.5	23.2	الأسر التي أشارت إلى أنها بحاجة إلى المال كأولوية أولى
20.3	19.9	21.4	20.2	الأسر التي أشارت إلى أنها بحاجة إلى عمل كأولوية أولى
5.4	6.4	7.3	6.2	الأسر التي أشارت إلى أنها بحاجة إلى أدوية كأولوية أولى
3.9	5.1	4.0	4.9	الأسر التي أشارت إلى أنها بحاجة إلى بيت كأولوية أولى

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، مسح أثر الإجراءات الإسرائيلية على الأوضاع الاقتصادية للأسر الفلسطينية عشية الاجتياح، نيسان/أبريل 2002.

ملاحظة: العلامة (...) تشير إلى أن البيانات غير متوفرة.

أما الحصول على الرعاية الطبية الملائمة الذي كانت الإغلاقات تحجبه عن 84.8 من الأسر، فأصبح أمراً أكثر صعوبة بسبب فقدان الدخل وتفاقم الفقر. ويقدر أن 33.3 في المائة من الأسر الفلسطينية تواجه مشاكل في الحصول على العلاج الطبي بسبب عدم قدرتها على دفع تكاليف العلاج.

وزيادة على ذلك، فبينما أشار 67.5 في المائة من الأسر في الضفة الغربية وقطاع غزة إلى أنها بحاجة إلى شكل من أشكال المساعدة الاجتماعية أو المعونة الإنسانية، لم تحظ إلا نسبة 22 في المائة بتلك المساعدة. ومن مجموع المساعدة والمعونة المقدمة، قدمت نسبة 56.1 في المائة على شكل إمدادات غذائية، و26.8 في المائة على شكل تبرعات نقية⁽²¹⁾. ومن الأسر التي تلقت المساعدة، أعربت 34.8 في المائة عن رضاها التام، و47.3 في المائة عن اكتفاء جزئي، و17.9 في المائة عن مزيج من الحالتين.

تدبرت غالبية الأسر مشاكلها الاقتصادية عن طريق خفض النفقات على الحاجات الأساسية وتأجيل دفع الفواتير أو افتراض المال من العائلة أو الأصدقاء أو المؤسسات المالية. ووفقاً لمسح أجراء الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، أفادت 85.3 في المائة من العائلات بتخفيض إنفاقها على كمية الغذاء المستهلك وأفادت 95.6 في المائة بتخفيض نوعية الطعام (انظر الجدول 2). ويحملن أن يكون للتغير الذي أصاب أنماط التغذية للسكان أثناء الانتفاضة الثانية، والذي يوفر مؤشراً أساسياً للتأثير الضار لاستمرار الاحتلال، آثار مؤذية على صحة السكان. وتفيد التقارير حالياً بأن في الضفة الغربية وقطاع غزة تعاني 33.2 في المائة من النساء في الفئات العمرية 15-49 سنة من فقر الدم . وهذه النسبة مرشحة للزيادة إذا استمرت نوعية وكمية الغذاء المستهلك في التراجع.

**الجدول 2 - الانخفاض في مصروفات العائلات
(نسبة مئوية)**

الأسر	المؤشرات
85.3	كمية الأغذية
95.6	نوعية الأغذية
97.5	الاستهلاك الشهري من اللحوم
94.9	الاستهلاك الشهري من الفواكه
83.3	الاستهلاك الشهري من الحليب ومنتجاته

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، مسح أثر الإجراءات الإسرائيلية على الأوضاع الاقتصادية للأسر الفلسطينية (الدورة 11: تشرين الأول/أكتوبر - كانون الأول/ديسمبر 2004)، شباط/فبراير 2005.

ويوضح الجدولان 1 و 2 حدة الأزمة الاقتصادية في فلسطين. وقد أصبحت المرأة بحكم دورها المركزي في الأسرة معرضة لضرر المعاناة والخسارة التي أصبحت للأسف هي القاعدة في المجتمع الفلسطيني.

| (21) من الأسر التي تلقت مساعدة نقية⁽²¹⁾، أشارت 24.5 في المائة إلى أن مجموع المساعدة التي تلقتها يقل عن 25 دولاراً فيما أشار 32.4 في المائة إلى أن مجموع ما تلقته يبلغ 100 دولار أو أكثر. المرجع نفسه.

ثانياً - ديناميات السكان

تقوم الإحصاءات السكانية وأنماط الأسرة بدور هام في وصف قضايا المرأة وإبرازها. ويُلقي هذا الفصل نظرة عامة على الفروق بين الجنسين في المجتمع الفلسطيني من خلال المؤشرات التالية: (أ) حجم السكان وأعمارهم وتوزيعهم، بما في ذلك نسبة الرجال إلى النساء؛ (ب) معدلات الخصوبة والوفيات؛ (ج) حجم الأسر الفلسطينية وأنواعها ووضعها، بما في ذلك أنماط الرواج والطلاق.

ألف- حجم السكان وأعمارهم وتوزيعهم

يعتبر عامل السكان في الضفة الغربية وقطاع غزة مورداً وطنياً حقيقياً، لاسيما بالنظر إلى قلة الموارد الطبيعية. غير أن السلطة الوطنية الفلسطينية تواجه تحدياً خطيراً في مجال تطور السكان نظراً إلى استمرار الاحتلال وانعكاساته على البطالة والفقر وسيطرة إسرائيل الواضحة على الموارد الطبيعية المتوفرة. وزيادة على ذلك، يعوق ارتفاع معدل النمو السكاني في الضفة الغربية وقطاع غزة التنمية البشرية كثيراً، فهو من أعلى المعدلات في العالم إذ بلغ 3.7 في المائة سنوياً خلال الفترة 1995-2000. وهذا المعدل المرتفع يتزوج في الواقع بالارتفاع النسبي في عدد الشباب. ففي آخر تعداد رسمي أجري في الأرض المحتلة خلال الفترة 10-24 كانون الأول/ديسمبر 1997، كان الأطفال من الفئة العمرية 0-14 سنة يمثلون 47 في المائة من مجموع السكان، وكان 3.5 في المائة من السكان تتجاوز أعمارهم 65 سنة (انظر الجدول 3)⁽²²⁾.

1- التوقعات السكانية

إذا استخدم تعداد عام 1997 نقطة انطلاق وأخذت في الاعتبار عوامل كاتجاهات الخصوبة والوفيات وعودة 500 000 لاجئ فلسطيني إلى الضفة الغربية وقطاع غزة، فمن المتوقع أن يبلغ عدد السكان نحو 5 ملايين في عام 2010 وأن يناهز 7.5 مليون بحلول عام 2025 (انظر الجدول 4). وبالمعدلات الحالية، يتوقع أن يتضاعف عدد السكان خلال 16 عاماً في قطاع غزة، و21 عاماً في الضفة الغربية، و19 عاماً في الضفة الغربية وقطاع غزة معاً⁽²³⁾. ونظراً إلى أن كثافة السكان في قطاع غزة، والتي تبلغ حالياً نحو 816 شخصاً لكل كيلومتر مربع، هي بالفعل من أعلى النسب في العالم، لا يمكن للزيادات المتوقعة في عدد السكان إلا أن تؤدي إلى تفاقم مشكلة نقص المجال الحيوي.

(22) في منتصف عام 2000^٤ ثُدر أن نسبة الأطفال دون سن الخامسة كانت تبلغ 18.5 في المائة من مجموع السكان في الضفة الغربية وقطاع غزة. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني^٥ السكان في الأراضي الفلسطينية^٦

٧ ١997-٢٠٢٥، أيلول/سبتمبر 1999.

(23) من الناحية الرياضية، عدد السكان الذي يزيد سنوياً بنسبة س في المائة يتضاعف حجماً كل ن سنة حيث $(1 + \frac{S}{100})^n = 2$.

الجدول 3 - حجم السكان وأعمارهم وتوزيعهم في الضفة الغربية وقطاع غزة في عام 1997

نسبة الذكور إلى الإناث (%)	المجموع	الإناث	الذكور	الحجم (بألاف)		الضفة الغربية (%)
				توزيع الأعمار (بألاف)		
103.6	1 600	786	814			
نسبة الذكور إلى الإناث (%)	المجموع	الإناث	الذكور	نسبة الذكور إلى الإناث (%)	الحجم (بألاف)	نسبة الذكور إلى الإناث (%)
105.6	720	350	370	14-0 سنة		
103.7	817	401	416	64-15 سنة		
82.5	62	34	28	65 سنة وما فوق		
سكن المخيمات (%)	مخيمات اللاجئين	الريف	الحضر	التوزيع (نسبة مؤدية)		
26.5	6.4	47.0	46.6			
نسبة الذكور إلى الإناث (%)	المجموع	الإناث	الذكور	نسبة الذكور إلى الإناث (%)	الحجم (بألاف)	نسبة الذكور إلى الإناث (%)
102.8	1 002	494	508	14-0 سنة		
نسبة الذكور إلى الإناث (%)	المجموع	الإناث	الذكور	نسبة الذكور إلى الإناث (%)	نسبة الذكور إلى الإناث (%)	نسبة الذكور إلى الإناث (%)
104.5	503	246	257	64-15 سنة		
103.0	469	231	238	65 سنة وما فوق		
75.0	28	16	12			
سكن المخيمات (%)	مخيمات اللاجئين	الريف	الحضر	التوزيع (نسبة مؤدية)		
65.1	31.1	5.4	63.5			
نسبة الذكور إلى الإناث (%)	المجموع	الإناث	الذكور	نسبة الذكور إلى الإناث (%)	الحجم (بألاف)	نسبة الذكور إلى الإناث (%)
104.1	2 602	1 280	1 332	14-0 سنة		
نسبة الذكور إلى الإناث (%)	المجموع	الإناث	الذكور	نسبة الذكور إلى الإناث (%)	نسبة الذكور إلى الإناث (%)	نسبة الذكور إلى الإناث (%)
105.2	1 223	596	627	64-15 سنة		
103.5	1 286	632	654	65 سنة وما فوق		
80.0	90	50	40			
سكن المخيمات (%)	مخيمات اللاجئين	الريف	الحضر	التوزيع (نسبة مؤدية)		
41.4	15.9	31.0	53.1			

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت - موجز إحصائي لعام 1997، 10 كانون الأول/ديسمبر 1998.

(١) البيانات المتعلقة بالضفة الغربية ومجموع الضفة الغربية وقطاع غزة لا تشمل أجزاء القدس التي ضمتها إسرائيل عام 1967.

- (ب) حسبت نسبة الذكور إلى الإناث باعتبار عدد الذكور لكل 100 أنثى.
(ج) سكان مخيمات اللاجئين معدودون بالآلاف.

الجدول 4 - التوقعات السكانية للفترة 2000-2025
(بالآلاف)

مجموع الضفة الغربية وقطاع غزة	قطاع غزة	الضفة الغربية	السنة
3 150	1 138	2 012	2000
3 986	1 472	2 514	2005
4 938	1 871	3 067	2010
5 758	2 241	3 517	2015
6 580	2 618	3 962	2020
7 402	2 993	4 409	2025

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، السكان في الأرض الفلسطينية، 1997-2025، أيلول/سبتمبر 1999.

ويعزى ارتفاع نسبة الخصوبة في المجتمع الفلسطيني إلى عدم الاستقرار السياسي والصراع الفلسطيني-الإسرائيلي، لا سيما وإن العامل الديمغرافي هو محور أساسى في هذا الصراع، كثيراً ما استخدمته إسرائيل وسيلة لتبرير بعضها من أعمالها. ففي المجتمع الفلسطيني توجه ضمني لدعم الإنجاب، ولكن لا سياسات سكانية واضحة على المستوى الحكومي، مما أحدث أثراً سلبياً على توفر خدمات الصحة الإنجابية في الضفة الغربية وقطاع غزة. ومع زيادة القيد المفروضة على الحركة نتيجة للحواجز وجدار الفصل بين التجمعات السكانية ومرافق الخدمات، يحتمل أن تتضاعل أكثر إمكانية وصول النساء إلى خدمات الصحة الإنجابية والصحة العامة. غير أن المجتمع المدني المحلي يدرك أن ارتفاع النمو السكاني غير قابل للاستدامة في الأجل، وهو يلحق ضرراً بالتنمية. فمن الواضح أن مستوى النمو السكاني الحالي يحد من القدرة الوطنية على تحسين نوعية خدمات التعليم والصحة التوظيف.

2 - نسبة الإعالة

يكشف الجدول 3 أن حجم السكان من الفئة العمرية 15-64 سنة التي تمثل سن العمل، يبلغ تقريباً نصف مجموع السكان في الضفة الغربية وقطاع غزة، وأن نسبة الإعالة تبلغ حالياً 102.1⁽²⁴⁾. وبينما تشير تلك النسبة النظرية بالفعل إلى أن عدد المعالين أعلى من عدد العاملين، فإن نسبة الإعالة الفعلية أعلى لأن عدداً كبيراً من السكان في الفئة العمرية 15-64 سنة عاطلون عن العمل. وعلاوة على ذلك، ولكي تكون النسبة أكثر دقة، ينبغي أن تراعى عدة عوامل منها انخفاض

(24) نسبة الإعالة هي قياس للجزء من السكان الذي يتكون من أشخاص معالين لم يبلغوا بعد سن العمل أو كبار في السن لا يستطيعون العمل. ويساوي هذا المعدل عدد الأشخاص من الفئتين العمرتين 0-14 و 65 سنة وما فوق مقسماً على عدد الأشخاص في الفئة العمرية 15-64 سنة.

معدل مشاركة المرأة في القوة العاملة؛ والارتفاع النسبي لنسبة النساء الحوامل؛ وارتفاع معدلات الالتحاق بالمدارس والجامعات.

ومع ذلك، من المتوقع أن تنخفض نسبة الإلالة في الضفة الغربية وقطاع غزة عن مستواها المرتفع الحالي إلى 86.1 في عام 2010 نتيجة لانخفاض معدل الخصوبة الإجمالية ومعدل المواليد الخام. وخلال الفترة ذاتها، يتوقع أن يحدث هذا الانخفاض بسرعة أكبر في الضفة الغربية منه في قطاع غزة إذ سينخفض هذان المعدلان من مستوييهما الحاليين 95.7 و 113.2 إلى 80.4 و 96.3، بالترتيب.

باء- معدلات الخصوبة والوفيات

1- الخصوبة

تعتبر مستويات الخصوبة في الضفة الغربية وقطاع غزة من أعلى المستويات في العالم. ويعزى ذلك إلى ما يلي: الزواج في سن مبكرة عادة؛ والشعور بالأمن الذي يوفره الزواج، خاصة في وقت الصراعات والاضطرارات السياسية؛ والرغبة في إنجاب الذكور السائدة في المجتمع الفلسطيني؛ وارتفاع نسبة النساء في سن الإنجاب⁽²⁵⁾.

ومع ذلك، هناك أدلة تشير إلى أن معدلات الخصوبة أخذت بالفعل في الانخفاض في السنوات الأخيرة. فقد انخفض معدل الخصوبة الكلي في الضفة الغربية وقطاع غزة من 6.4 مولود لكل امرأة في الفترة 1985-1989 إلى 5.6 موليد في عام 2003⁽²⁶⁾. ويعزى هذا الانخفاض إلى الزيادة في التعليم، خصوصاً بين النساء، فضلاً عن ارتفاع عدد النساء في القوة العاملة. وهناك فروق بين المناطق إذ أن معدل الخصوبة الكلي في قطاع غزة يبلغ حالياً 6,6 موليد لكل امرأة مقابل 5.2 مولود لكل امرأة في الضفة الغربية⁽²⁷⁾.

كذلك شهد معدل المواليد الخام، الذي كان بدأ في الانخفاض في منتصف السبعينيات، ارتفاعاً حاداً بعد اندلاع الانتفاضة الأولى في عام 1987 وبلغ 46.7 في عام 1990 في كل 1 000 في عام 1990 في الضفة الغربية وقطاع غزة بالترتيب. وببدأ معدل المواليد الخام في الانخفاض بعد إنشاء السلطة الوطنية الفلسطينية في عام 1994، وبحلول عام 2003، قدر أنه بلغ 35.8 و43.4 لكل 1 000 في

(25) في عام 1997^{٢٥}، كانت النساء في الفئة العمرية 15-49 سنة يمثلن 43.4 في المائة من مجموع النساء في الضفة الغربية وقطاع غزة. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني^{٢٦} التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت - موجز احصائي لعام 1997^{٢٧}، 10 كانون الأول/ديسمبر 1998.

(26) معدل الخصوبة الكلي يقيس متوسط عدد الأطفال الذين يولدون أثناء الحياة الإنجابية للمرأة.

(27) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني^{٢٨} مؤتمر صحفي حول المسح الصحي الديمغرافي، تشرين الأول/أكتوبر 2004، http://www.pcbs.org/press_r/dhsurvey_04a.pdf.

الضفة الغربية وقطاع غزة، بالترتيب، ويبلغ 38.6 لكل 1 000 في الضفة الغربية وقطاع غزة معاً⁽²⁸⁾.

وعلاوة على ذلك، يؤدي تحسن الأوضاع الصحية، وخاصة الصحة الإنجابية، مع ازدياد استخدام أساليب تنظيم الأسرة، دوراً في تخفيض مستويات الخصوبة. وحسب مسح الصحة الديمغرافية لعام 2004، كانت نسبة 47.9 في المائة من النساء المتزوجات في الضفة الغربية وقطاع غزة يستخدمن شكلاً من أشكال منع الحمل. وكان مستوى استخدام موائع الحمل أعلى بين النساء في الضفة الغربية مقارنة بقطاع غزة، حيث بلغ 51.7 في المائة و 41.4 في المائة بالترتيب⁽²⁹⁾. ومع ذلك، فعلى الرغم من انخفاض معدلات الخصوبة، من المتوقع أن يظل الشباب يمتلكون أعلى نسبة من السكان الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة خلال العقود الثلاثة المقبلة.

2 - الوفيات

يعتبر معدل الوفيات في الأرض المحتلة منخفضاً، إجمالاً، مقارنة بالمناطق العربية الأخرى والبلدان النامية. ففي عام 1997، كان معدل الوفيات الخام في الضفة الغربية وقطاع غزة نحو 4.8 لكل 1 000 تقريباً ومن المتوقع أن ينخفض إلى 3.55 في عام 2010 وإلى 3.26 بحلول عام 2025⁽³⁰⁾.

وكان الانخفاض في معدل وفيات الرضع أكثر وضوحاً، إذ انخفض من أعلى مستوى له بلغ 35.2 وفاة لكل 1 000 في الفترة 1985-1989 إلى 25.2 لكل 1 000 في الفترة 2003-1990⁽³¹⁾. كما إن معدلات وفيات الأمهات في الضفة الغربية وقطاع غزة، التي تمثل ثالث أهم أسباب الوفاة بين النساء في سن الإنجاب، انخفضت إلى 60-80 لكل 100 000 من المواليد الأحياء في عام 1997، وقد كان المعدل في الضفة الغربية، باستثناء القدس، أعلى بقليل منه في قطاع غزة⁽³²⁾. ومن المتوقع أن تتحسن مستويات الوفيات، خاصة معدل وفيات الرضع، تدريجياً في العقود المقبلة، مما سيؤدي إلى ارتفاع متوسط العمر المتوقع لدى الولادة بالنسبة إلى الجنسين. وبحلول عام 2025، يتوقع أن يرتفع متوسط العمر المتوقع لدى الولادة في الضفة الغربية وقطاع

(28) المرجع نفسه.

(29) المرجع نفسه.

(30) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، [السكان في الأرض الفلسطينية 1997-2025](#)، أيلول/سبتمبر 1999.

(31) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، [بيان صحافي حول النتائج الأولية للمسح الصحي والسكاني، تشرين الأول/أكتوبر 2004](#)، متاح على: www.pcbs.org/press_r/dhsurvey_04e.pdf.

(32) معدل وفيات الأمهات أعلى في الفئة العمرية 15-19 إذ يبلغ 104 حالات لكل 100 000، مما يبرز العلاقة بين وفيات الأمهات والحمل المبكر عن طريق الزواج المبكر. Barghouti, M. and Lennox, J. "Health potential and challenges" (the World Bank, March 1997).

غزة من 69.9 سنة إلى 73.8 سنة بالنسبة إلى الذكور، ومن 73.0 سنة إلى 76.7 سنة بالنسبة إلى الإناث.

جيم- الأسر المعيشية الفلسطينية

1- أنواع الأسر وأحجامها

ترتبط العلاقات الاجتماعية وصلات القرابة معظم أعضاء الأسرة الفلسطينية. وفي حين أن 78.0 في المائة من الأسر الفلسطينية كانت أسرًا بيولوجية في عام 2000، بعد أن كانت نسبتها 69.4 في عام 1995، يتتألف باقي الأسر البالغة نسبتها 18 في المائة من أسر موسعة، إضافة إلى 4.0 في المائة مكونة من أسر تتالف من فرد واحد⁽³³⁾. ومع ذلك، فعلى الرغم من هذه الزيادة في عدد الأسر البيولوجية والانخفاض التدريجي في حجم الأسر، الذي تراجع إلى 6.4 أفراد في عام 1997، بعد أن كان 7.0 أفراد في عام 1995، ظل متوسط حجم الأسرة كبيراً بسبب ارتفاع معدلات الخصوبة.

وترأس النساء 11.0 في المائة من الأسر في الضفة الغربية وقطاع غزة. وكانت هذه الأسر، في الغالب، أصغر من الأسر التي يرأسها رجال، إذ بلغ متوسط حجمها 3.2 أفراد مقابل 6.4 في عام 2000⁽³⁴⁾. وإضافة إلى ذلك، كثيراً ما يكون السبب في وجود الأسر التي ترأسها نساء وفاة رئيس الأسرة أو هجرته، أو، بدرجة أقل، الطلاق.

2- الزواج والطلاق

في عام 1997، كان العمر المتوسط للعزاب عند الزواج في الضفة الغربية وقطاع غزة 25.4 سنة بالنسبة للرجال و21.5 سنة بالنسبة للنساء (انظر الجدول 5)⁽³⁵⁾. وأبرز تعداد عام 1997 وجود علاقة بين مستوى التعليم والسن عند الزواج الأول. ولوحظ أن العمر المتوسط عند الزواج الأول بالنسبة للأشخاص الذين أتموا مرحلة التعليم الثانوي 27 سنة للذكور و24 سنة للإناث مقارنة بالمتوسط الوطني البالغ 23 سنة و18 سنة، بالترتيب. وهذا المعدلان الوطنيان المنخفضان نسبياً، خصوصاً فيما يتعلق بعمر النساء، يبرزان ظاهرة الزواج المبكر المنتشرة في الضفة الغربية وقطاع غزة. وكان نصف مجموع النساء المتزوجات في الضفة الغربية وقطاع غزة يبلغن من العمر 18 سنة أو أقل. وتزوج 29 في المائة من هؤلاء النساء قبل بلوغ 18 سنة،

(33) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، الرجال والنساء في فلسطين، تموز/يوليو 2003.

(34) المرجع نفسه.

(35) يشير ذلك إلى الطريقة الحسابية للتوصيل إلى العمر الوسيط متوسط العمر عند الزواج.

وكان عمر 4 في المائة منهن 15 سنة أو أقل. وفي مقابل ذلك، بلغت نسبة الرجال المتزوجين في فئة 18 سنة وما دون ذلك 1 في المائة فقط⁽³⁶⁾.

وفي عام 1999، بلغ معدل الزواج الخام 8.4 في الأرض المحتلة؛ وبلغ معدل الطلاق الخام 1.2 لكل 1 000⁽³⁷⁾.

الجدول 5 - متوسط العمر ومتوسط عمر العزاب عند الزواج في عام 1997 (بالسنوات)

النساء	الرجال	متوسط العمر عند الزواج الأول	الضفة الغربية
18	24		
النساء	الرجال	متوسط عمر العزاب عند الزواج	قطاع غزة
22.0	25.9		
النساء	الرجال	متوسط العمر عند الزواج الأول	مجموع الضفة الغربية وقطاع
18	22		
النساء	الرجال	متوسط عمر العزاب عند الزواج	غزة
20.8	24.5		
النساء	الرجال	متوسط العمر عند الزواج الأول	مجموع الضفة الغربية وقطاع
18	23		
النساء	الرجال	متوسط عمر العزاب عند الزواج	
21.5	25.4		

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت - موجز احصائي لعام 1997، 10 كانون الأول/ديسمبر 1998.

ثالثاً - مؤشرات اجتماعية واقتصادية

يتضمن هذا الفصل استعراضاً لوضع المرأة الفلسطينية ضمن سياق التنمية الاجتماعية والاقتصادية في المجالات التالية: (أ) المشاركة السياسية؛ (ب) العمالقة والاقتصاد؛ (ج) الفقر؛ (د) التعليم؛ (هـ) الحقوق القانونية وحقوق الإنسان؛ (و) الصحة⁽³⁸⁾.

(36) ظاهرة الزواج المبكر أقوى في قطاع غزة منها في الضفة الغربية إذ تبلغ نسبة النساء اللاتي يتزوجن قبل بلوغ سن 18 سنة 25 في المائة في قطاع غزة مقابل 17 في المائة في الضفة الغربية. المرجع نفسه.

(37) ثلث حالات الطلاق تقريباً سجلت بعد أقل من سنة من الزواج.

(38) بينما تعود معظم التحاليل الواردة في هذا الفصل إلى ما قبل الانفلاحة الأولى، يستند بعضها إلى: L. Abu-Nahle, et al., "Towards gender equality in the Palestinian Territories: a profile of gender relations" (SIDA, August 1999).

الف- المشاركة السياسية

1- معلومات أساسية

دخلت المرأة الفلسطينية معترك الحياة العامة، شأنها شأن مثيلاتها من المنخرطات في حركات النضال الوطني في مناطق أخرى من العالم، من خلال أدوارهن في المقاومة الوطنية، والتي تتتنوع بين أشكال الاحتجاج السياسي مثل التظاهرات في الشوارع والاعتصامات والعرائض، ومشاركة أكثر تنظيمياً في مختلف الأحزاب السياسية واتخاذ القرار السياسي. غير أن أي نقاش حقيقي يتناول المشاركة السياسية للمرأة ينبع من النتائج النهائية لعملية سلام حقيقي وعادل والتحول المتزامن من حركة مقاومة إلى بناء أمة. ومن الضوري، على وجه التحديد، ضمان دخول المرأة الفلسطينية في المؤسسات السياسية الرسمية وأضطلاعها بدور أكبر في عملية اتخاذ القرار في الدولة الفلسطينية في الآتية لا محالة.

والاتجاه السائد تاريخياً هو أن نهاية الحروب أو الثورات الوطنية تعني نهاية المشاركة النشطة للمرأة، فمُنْعِي مجدداً من دخول الساحة العامة، وينتظر منها أن تعود إلى أعمال منزلية من قبيل تربية الأطفال وتَدْبِيرِ المنزل.

وبالنسبة إلى المرأة الفلسطينية، كان النضال من أجل التحرير يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالنضال الوطني من أجل تقرير المصير. فمن الناحية العملية، زودت النزعة القومية المرأة الفلسطينية بقاعدة شرعية تمكنها من ترك هذه الأدوار التقليدية والاضطلاع بأنشطة خارج المنزل. ومن الناحية الاستراتيجية، اكتسبت المرأة الفلسطينية تجربة سياسية غنية من مشاركتها في الشؤون السياسية غير الرسمية خلال الكفاح الوطني. وهذه المشاركة كان يدفعها وعي بأن هذه التجربة يمكن أن تكون ثمينة وأن تتمكن المرأة في الميادين الاجتماعية والسياسية في المستقبل. ونتيجة لذلك، كانت النساء، حتى عام 1997، يشكلن قرابة 23 في المائة من الأجهزة الإدارية للمنظمات الخيرية العاملة في الضفة الغربية وقطاع غزة، كما كانت أكبر المنظمات الشعبية وأكثرها فعالية تُدار من قبل النساء.

ومنذ مؤتمر السلام حول الشرق الأوسط (مدريد، 30 تشرين الأول/أكتوبر 1991)، والذي يُعرف بمؤتمر مدريد للسلام، كانت المرأة الفلسطينية نشطة في إعداد نفسها للاضطلاع بأدوار القيادة وصنع القرار وإنشاء البنى الأساسية لدولة قادمة. واستلزم هذا الإعداد اكتساب وإتقان مهارات جديدة تكمل الممارسات المكتسبة من تجربة الانتفاضة الأولى. غير أن السلطة الوطنية الفلسطينية كانت عموماً كارهة لتعزيز نهج المشاركة في بناء الأمة. وبالفعل، ففي أحيان كثيرة تحولت طبيعة اتفاق أوسلو، بتركيزه القوي على مسألة الأمن، إلى مراقبة المواطنين بدلاً من المشاركة العامة. وعلاوة على ذلك، يُضاف إلى هذا الإقصاء الرسمي عدم تحديد طبيعة المواطنة والحقوق الشرعية للمواطنين.

ويشكل هذا الإقصاء، الذي يأتي في مرحلة حرجة من عملية بناء الأمة، تحدياً خطيراً للجهود الهدافلة إلى تطبيق الديمقراطية الحقيقة وتشجيعها في الضفة الغربية وقطاع غزة. وفي عام 1991، مثلاً، كانت اللجان الفنية المعنية بالبني التحتية، والتي أنشأتها منظمة التحرير الفلسطينية، تضم ست

نساء فقط من أصل 300 معين⁽³⁹⁾. وبالإضافة إلى ذلك عندما أنشئت السلطة الوطنية الفلسطينية وتسلمت زمام الأمور في الضفة الغربية وقطاع غزة مُنحت امرأةان فقط منصبين رفيعين، هما منصب وزير ووكيل وزارة؛ ولم يكن هناك سوى 30 امرأة تشغّل منصب مدير عام من أصل 240 منصباً في 15 وزارة.

وأثارت الحركة النسوية الفلسطينية موضوع عدم المساواة بين المرأة والرجل في المناصب الريفيّة خلال المناقشة الوطنية حول قانون الانتخابا. وفي 1 من كانون الأول/ديسمبر من عام 2004، اعتمد المجلس التشريعي الفلسطيني قانون الحصص الذي ينص على تخصيص مقعدين للنساء في كل بلدية أو مجلس قروي في الجولة الأولى من الانتخابات المحلية. ولما كان هذا القانون قد اعتمد بعد انتهاء فترة الترشيح للمرحلة الأولى للانتخابات المحلية، مدت المهلة 24 ساعة لتمكين النساء من الترشح والاستفادة من القانون الجديد. وكان لهذا القانون نتائج فورية حيث ازداد عدد المرشحات من 39 إلى 152 في الجولة الأولى من الانتخابات في الضفة الغربية. وفازت 52 مرشحة من أصل 152، انتخبت إحداهن رئيسة مجلس قروي لأول مرة. وفي الجولة الثانية من الانتخابات التي أجريت في قطاع غزة فازت 20 امرأة. إلا أن بعض النساء فزن في الانتخابات بالأغلبية ولم يعتمدن على قانون الحصص. ويؤمل حالياً تعزيز الإنجازات المحققة في الانتخابات المحلية وتوسيع نطاقها باعتماد قانون الحصص في الانتخابات التشريعية.

ولا يزال تمثيل النساء في المراكز العليا منخفضاً للغاية. فنسبة النساء اللواتي يشغلن مناصب رسمية أو إدارية عالياً لا تتجاوز 3 في المائة مقارنة بنسبة 5.7 في المائة للرجال من المجموع العام لنسبة التشغيل. وفي الوقت الراهن لا يتجاوز عدد القاضيات 11 قاضية، 6 في قطاع غزة و5 في الضفة الغربية، من أصل 116 قاضياً. ولا بد من العمل لرفع نسبة تمثيل النساء في مراكز اتخاذ القرار، بحيث يصبح بمقدورهن التأثير على السياسات ورصد تطبيق القوانين المعمول بها.

2- الفجوات بين الجنسين في المشاركة السياسية

تطور المجتمع المدني في الضفة الغربية وقطاع غزة في اتجاه تعددي وتدرجي إذ تطلع السكان إلى خيارات ديمقراطية لمواجهة نظام الاحتلال القمعي. فهذا القمع، ولا سيما خلال الانفلاحة الأولى، شجع المجتمع الفلسطيني على التطلع إلى بدائل ديمقراطية للحكومة قائمة على المشاركة وتخالف عن النماذج القائمة، إلى حد بعيد، على المركزية والبيروقراطية السائدة في المنطقة العربية. وفي هذا السياق، أدت الحركة النسائية الفلسطينية دوراً أساسياً في تعزيز برامج المساواة بين الجنسين وتمكين الرأي العام، من خلال التركيز على المهارات والقيادة والديمقراطية، وذلك بتنظيم الحملات وعقد ورشات العمل في مختلف أنحاء الضفة الغربية وقطاع غزة. وبينما أفادت هذه الأشكال الجديدة من مشاركة الأفراد وغدت قدرة الحركة النسائية، كانت هذه الجهود تصطدم بمشاكل المركزية والمحاباة.

(39) ارتفع هذا العدد لاحقاً ليصبح 66 امرأة من أصل 366 عضواً عقب إنشاء اللجنة الفنية لشؤون المرأة.

وفي تشرين الثاني/نوفمبر 2003، أنشأت السلطة الوطنية الفلسطينية وزارة شؤون المرأة لردم الفجوة القائمة بين المرأة والرجل في جميع مجالات المجتمع الفلسطيني. ومن المهام الرئيسية التي أنيطت بالوزارة في ذلك الإطار تعديل القوانين والتشريعات وتقديم تشريعات جديدة تحسن وضع المرأة في المجالات القانونية والاقتصادية والاجتماعية. ونظرًا إلى قدرة هذه الوزارة على تمثيل صوت المرأة داخل مجلس الوزراء، يعتبر إنشاؤها خطوة نحو زيادة مشاركة المرأة في عملية اتخاذ القرار السياسي⁽⁴⁰⁾.

وتشمل الفجوات الرئيسية بين الجنسين في مجال المشاركة السياسية ما يلي:

(أ) كان التفاوت بين الجنسين سائداً قبل قيام السلطة الوطنية الفلسطينية. ففي نهاية عام 1996، كانت النساء يمثلن نسبة متواضعة قدرها 7.5 في المائة من أصل 744 عضواً في المجلس الوطني الفلسطيني، وهو الهيئة التمثيلية لمنظمة التحرير الفلسطينية. وفي المنظمة نفسها، لا توجد سوى ثلاثة نساء من أصل 100 عضو، ولا توجد أية امرأة بين أعضاء اللجنة التنفيذية — 16؛

(ب) كذلك مشاركة المرأة محدودة جداً في الأحزاب السياسية: فهناك 11.6 في المائة في اللجنة المركزية للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين وامرأتان في المكتب السياسي لهذا الحزب؛ و19 في المائة في اللجنة المركزية لفدا، وهو الاتحاد الديمقراطي الفلسطيني؛ و19.5 في المائة في اللجنة المركزية للجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين؛ و5 في المائة في اللجنة المركزية لفتح ومثلها في اللجنة الثورية، الذي هو أكبر الفصائل السياسية الفلسطينية وأقواها نفوذاً، وهو الحزب السياسي الرئيسي في السلطة. وبعد انفاق أوسلو، أضيف 22 عضواً جديداً إلى المجلس الثوري لفتح، بينهم امرأة واحدة؛

(ج) بينما أدت ثلاثة نساء أدواراً هامة في مؤتمر مدريد للسلام والمفاوضات العامة التي نلتئ في واشنطن، أقصيت المرأة عموماً من المفاوضات الحاسمة المتعلقة بعملية السلام ونتائجها؛

(د) أثناء انتخابات المجلس التشريعي الفلسطيني التي أجريت في كانون الثاني/يناير 1996، كان عدد النساء 28 مرشحة فقط من أصل 672 مرشحاً، انتخبت خمس منهن، وتولت اثنان منصب وزير في فترتين مختلفتين. وبالإضافة إلى ذلك، خاضت إحدى النساء الانتخابات الرئاسية وحصلت على 14 في المائة من أصوات الناخبين. وجرت محاولات لترشيح امرأة لانتخابات الرئاسية في عام 2005، ولكن المرشحة لم تتمكن من استكمال الإجراءات اللازمة بسبب قصر المهلة المخصصة لترشيح؛

(40) تشكل النساء 19 في المائة فقط من مجموع العاملين والموظفين في مختلف الوزارات التابعة للسلطة الوطنية الفلسطينية، ويحمل 52 في المائة منهم في قطاع التنظيف وخدمات الاستقبال وخدمات السكرتارية، مما يجسد المركز المتدني لمعظم النساء العاملات في الوزارات.

(٤٠) نظراً إلى حداثة عهد المؤسسات الحكومية نسبياً، ودرج عملية صياغة السياسات الجديدة وعدم انتظامها، لا تزال عملية إدراج قضايا الجنسين في السياسة العامة في مرحلة أولية للغاية. غير أن القانون الأساسي في الضفة الغربية وقطاع غزة يحظر التمييز بين المرأة والرجل ويعطي المرأة حقوقها، ومن ضمنها الحق في التصويت والمشاركة في الانتخابات والحق في نقل الجنسية إلى أبنائها^(٤١).

3 - المبادرات والفرص

يحمل بناء دولة فلسطينية جديدة آفاقاً لزيادة المشاركة العامة في الهياكل التنفيذية والتشريعية والقضائية. وإضافة إلى ذلك، تتيح الأمة الحديثة العهد فرصة فريدة لتعزيز وربط البرامج المعنية بالديمقراطية وقضايا الجنسين، فتضمن بذلك المواطن النشطة عن طريق حكم ديمقراطي قائم على المشاركة والمساءلة. وهذا الرابط الحيوي يمكن أن تشير جهات مختلفة، منها النساء العاملات في الأحزاب السياسية، والحركة النسائية الفلسطينية، والمنظمات غير الحكومية، وغيرها من الاتحادات والجمعيات المعنية بحقوق الإنسان وبقضايا التنمية الاجتماعية والاقتصادية.

غير أن الدروس المستدمة من الفترة الانتقالية التي سادت في ظل اتفاقات أوسلو تتذرّب أن التحرك باتجاه تفعيل المواطننة يتضمن، بطبيعة الحال، تمكين المرأة في الأحزاب السياسية، ويتطلب وضع برامج واضحة توقف بين مشاركة المرأة وحقوقها من جهة، والاحتياجات الإنمائية والاقتصادية الأساسية للمجتمع الفلسطيني من جهة أخرى.

وجود النساء في البلديات أو المجالس المحلية سيتمكنهن من ربط احتياجات المجتمع المحلي بقضايا الجنسين. وفي الماضي مارست الحركة النسائية الفلسطينية ضغوطاً للحصول على حصة 30 في المائة في المجالس البلدية والمحلية، ولكنها بعد مفاوضات مضنية لم تحصل إلا على 20 في المائة، بمعدل معددين في كل بلدية أو مجلس.

(٤١) الحركة النسائية الفلسطينية

وضعت الحركة النسائية الفلسطينية في عام 1993 ميثاق المرأة، الذي يرسم أساساً الخطوط العريضة للتوازن بين الجنسين، ويقدم رؤية مدنية عن حقوق المرأة فيما يتعلق بالعدالة والديمقراطية والمساواة والتنمية. وفي ذلك السياق، اعتمد الميثاق اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة^(٤٢) ودعا إلى ما يلي: (١) الحماية الكاملة للحقوق المتساوية في مجالات التعليم والعمل والملكية والمشاركة السياسية، وضمنها عملية صنع القرار؛ (٢) وضع حد للتشريع القائم على التمييز

(٤١) يستند القانون الأساسي إلى الشريعة باعتبارها مصدراً رئيسياً للتشريع وتحظر التمييز على أساس الدين والإعاقات والرأي السياسي والعرق.

(٤٢) اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة هذه الاتفاقية في عام 1979، وهي تتضمن 30 مادة تحدد ما يشكل تمييزاً ضد المرأة، وتضع برنامجاً للعمل الوطني لإنهاء هذا التمييز.

ضد المرأة؛ (3) الحماية القانونية للمرأة من العنف الأسري والقيود التي تفرض على حركتها؛
(4) حق نقل الملكية إلى الزوج الأجنبي والأطفال.

وواجهت الحركة النسائية الفلسطينية، التي اعتمدت على المعاناة من الممارسات القمعية للاحتلال، حالياً، أزمة تنظيمية وهيكيلية شأنها شأن جميع الأحزاب والمؤسسات الفلسطينية. وساهمت هذه المصاعب في إضعاف قدرة الحركة على التأثير في السياسات الرسمية التي تتناول حاجات الجنسين والتنمية الاستراتيجية. وأدت المرأة دوراً مؤثراً في الانتخابات الرئاسية من خلال مشاركتها في الحملة الانتخابية وتصويتها الكثيف. وأدت الحركة النسائية ومنظمات المجتمع المدني في فلسطين دوراً حاسماً في دخول المرأة إلى المعترك السياسي من خلال حمل المجلس التشريعي على تقديم قانون الحصة النسائية. وعندما سقط القانون في القراءة الثالثة بادرت المنظمات النسائية إلى الاتجاه والتفاوض مع معارضي القانون المقترن بهدف التوصل إلى تسوية تسمح بتمرير القانون. وكان للقانون أثرًّا مباشرًّا واضحًّا على مشاركة المرأة في العملية السياسية، وشجع النساء على الترشح لمقاعد المجالس القروية. كما شجع قانون الحصة المواطنين على التصويت للمرشحات لعلمهم المسبق بأن القانون يضمن لهن على الأقل مقعدتين في كل مجلس. وفي الواقع تفوقت بعض المرشحات على بعض منافسيهن من الرجال دون الاعتماد على قانون الحصة لدخول المجلس. وإضافة إلى ذلك، أدت المنظمات النسائية دوراً هاماً في تدريب النساء وإعدادهن للانتخابات المحلية. وفي هذا الإطار، عقدت ورشات تدريبية على عدد من المواضيع، منها آليات الترشح للانتخابات، ومتطلبات تنظيم حملة سياسية ناجحة، وغيرها من الإجراءات والعمليات المرتبطة بأدوار أعضاء المجلس. وتركز جهود الضغط حالياً على اعتماد قانون الحصة في المجلس التشريعي.

(ب) من إدارة التخطيط والتنمية المتصلين بالمساواة بين الجنسين إلى وزارة شؤون المرأة

استجابة للحاجة إلى تحقيق المساواة بين الجنسين على الصعيد الوطني، أنشئت في عام 1996 إدارة التخطيط والتنمية المتصلين بالمساواة بين الجنسين داخل وزارة التخطيط والتعاون الدولي. والهدفان الرئيسيان لهذه الإدارة كانا تدريب النساء العاملات في الوزارات، وإنشاء إدارات خاصة بالمرأة في مختلف الوزارات التابعة للسلطة الوطنية الفلسطينية. إلا أن هذه الإدارة لم تكن مخولة تقديم قوانين جديدة أو تعديل القوانين القائمة لتصبح أكثر مراعاةً لمواضيع المساواة بين الجنسين، وبالتالي لم تكن لتتمكن من معالجة جذور التفاوت القائم. ولذلك أنشئت وزارة شؤون المرأة في تشرين الثاني/نوفمبر من عام 2003 لتعنى بمعالجة هذه القضية.

ومع أن إنشاء وزارة لشؤون المرأة، كان موضع ترحيب أواسط كثيرة في المجموعات النسائية الفلسطينية، خلق حالة تخوف لدى البعض من أن يؤدي حصر قضايا الجنسين بوزارة منفصلة إلى عزل المرأة وزيادة تهميشها. وإدراكاً منها لهذه المخاوف، عمدت الوزارة إلى اتخاذ خطواتٍ لضمان دمج قضايا الجنسين في جميع المؤسسات الحكومية. وركزت الوزارة على الجوانب القانونية، مثل تقديم القوانين وتعديلها والسماح للوزارات والمنظمات غير الحكومية ذات الصلة بتنفيذ المشاريع والبرامج. فمن شأن هذا التوزيع للمسؤوليات أن يضمن عدم حصر المسؤولية عن قضايا الجنسين في وزارة شؤون المرأة. وإضافة إلى ذلك تكفل الوزارة دمج قضايا الجنسين في سياسات وزارات أخرى وبرامجهما من خلال جهات تنسيق تعنى بقضايا الجنسين.

باء - العمالة والاقتصاد

1- معلومات أساسية

تأثر شكل الاقتصاد في الضفة الغربية وقطاع غزة تأثراً عميقاً بسياسات إسرائيل الاقتصادية التي سمحت خلال الفترة 1967-1992 بحرية نسبية لحركة الأيدي العاملة والسلع بينها وبين الضفة والقطاع بينما فرضت قيوداً على التجارة الفلسطينية مع سائر بلدان العالم. وعلاوة على ذلك، فرضت قيود كبيرة على المنتجات الزراعية والتحويلية والصناعية الفلسطينية بغية دعم المنتجات الإسرائيلية. ورفاقت هذه السياسات تنمية هزيلة للقطاع العام في الضفة الغربية وقطاع غزة، وأدت إلى خلل حاد في التجارة مع إسرائيل، وتراجع كبير في القطاع الزراعي، ونمو محدود في القطاعين التحويلي والصناعي. وخلال تلك الفترة، كان أكثر من 40 في المائة من القوى العاملة الفلسطينية يعملون في إسرائيل، ويساهمون بأكثر من 30 في المائة من الناتج القومي الإجمالي للضفة الغربية وقطاع غزة.

وشهد الوضع تردياً كبيراً عقب تطبيق إسرائيل سياسة الإغلاق، والذي بدأ في عام 1987 أثناء الانفلاحة الأولى، وتکثّفت أثناء حرب الخليج في عام 1991. ونظراً إلى الإغلاق شبه الدائم المفروض على الضفة والقطاع والقيود المفروضة نتيجة لذلك على حركة الأيدي العاملة والسلع المتوجهة إلى إسرائيل، تراجع تدفق الأيدي العاملة إلى إسرائيل من 120 000 عامل شهرياً في عام 1992 إلى أقل من 25 000 عامل في عام 1996، فانخفض بذلك الناتج القومي الإجمالي بنسبة 35 في المائة، وارتفع معدل البطالة بشدة ليبلغ 39 في المائة في قطاع غزة و24 في المائة في الضفة الغربية. وقد أعاد التحكم المستمر لإسرائيل في الاقتصاد الكلي لفلسطين إيجاد بدائل قابلة للاستمرار لسوق العمل الإسرائيلي. فقد اقتصرت العمالة البديلة إلى حد بعيد على القطاع العام، ولا سيما على الجهاز الأمني والخدمة المدنية⁽⁴³⁾. وإضافة إلى ذلك، قامت السلطة الوطنية الفلسطينية بصياغة عدد من السياسات الإنمائية في محاولة لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر، ومن ضمنها إنشاء حدائق صناعية على الحدود بين الضفة الغربية وقطاع غزة وإسرائيل وبين المدن الفلسطينية والقرى المحيطة بها. غير أن سياسات إسرائيل الأمنية غير المواثية، وكذلك غياب البيئة التنظيمية السليمة التي تشجع المستثمرين المحليين، أعادت هذه الاستراتيجيات بشدة.

وبإضافة إلى ذلك، يُتوقع للاتجاهات الديمografية الحالية والطويلة الأجل في الضفة الغربية وقطاع غزة أن تلقي عبئاً إضافياً وضخماً على الاقتصاد الفلسطيني. فنظراً إلى ارتفاع معدلات الخصوبة، وإلى أن 47 في المائة من السكان هم دون 15 سنة، تنمو اليد العاملة حالياً بمعدل سنوي يقارب 6 في المائة، وهذا يعني، حسب التقديرات، أن 4 600 باحث عن عمل ينضمون إلى الأيدي العاملة كل شهر. ونتيجة لذلك، يلزم استحداث نصف مليون فرصة عمل جديدة لمجرد إبقاء العمالة عند مستوياتها الحالية.

(43) يستوعب القطاع العام قرابة 18 في المائة من القوى العاملة.

2- الفجوات بين الجنسين في العمالة والاقتصاد

مع أن هناك وعيًا في مناطق أخرى بأن الاستثمار في العمالة النسائية يحدث أثراً عميقاً وإيجابياً على التنمية الاقتصادية والبشرية، لا يزال معظم صانعي القرار في الضفة الغربية وقطاع غزة يسيئون فهم هذه القضية ويرونها من منظور الحقوق وليس باعتبارها مكوناً أساسياً من مكونات التخطيط الاقتصادي السليم.

(أ) البطالة

توجد حواجز هيكلية أساسية تعرّض دخول المرأة في اليد العاملة الرسمية، حيث لم تتجاوز مشاركتها نسبة 14.6 في المائة من مجموع الأيدي العاملة خلال الربع الأخير من عام 2004⁽⁴⁴⁾. تُعد هذه زيادة هامة عن نسبة 10.4 في المائة في بداية الانفلاحة في عام 2001. ومع أن البيانات تشير إلى أن عدد النساء الراغبات في العمل يتتجاوز قدرة السوق على استيعابه، تمضي المرأة عادة من الوقت أربعة أضعاف ما يمضيه الرجل في البحث عن عمل.

وفي الربع الرابع من عام 2004، بلغ معدل البطالة بين النساء حوالي 19.7 في المائة من مجموع القوى العاملة النسائية، مقابل 27 في المائة بين الرجال، وهذا الفارق يعطي فكرة عن صغر حجم اليد العاملة النسائية.

(ب) العمالة حسب القطاع

تمارس العاملات من النساء بنسبة 30.8 في المائة منها في قطاع التعليم الذي يحل في طليعة القطاعات الرسمية في الضفة الغربية وقطاع غزة من حيث عدد الأيدي العاملة النسائية. غير أن النساء في هذا القطاع يتذكّرن في مستويات التعليم الدنيا وينحصرن عامة في الدرجات الوظيفية الدنيا. وأضافة إلى الفوارق في الأجور لصالح الرجل، يتقاضى المعلمون عموماً أجوراً أدنى من أجور العاملين في مهن أخرى تتطلب كفاءات ومهارات أقل.

وعلى الرغم من أن النساء يشكلن جزءاً كبيراً من اليد العاملة الزراعية، أي 29.9 في المائة من مجموع العاملات، تقوم غالبيتهن بأعمال أسرية غير مدفوعة الأجر؛ ومع أن للمرأة حقوقاً شرعية في وراثة الأرضي، لا تطالب بهذه الحقوق إلا قلة من النساء. إضافة إلى ذلك، لا تحصل النساء إلا على القليل من التدريب والإرشاد الزراعي، ولا يحظين بفرص الوصول إلى التعاونيات ومشاريع التسويق الزراعية.

(44) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، مسح القوى العاملة (تشرين الأول/أكتوبر - كانون الأول/ديسمبر 2004)، متاح على: http://www.pcbs.gov.ps/press_r/labour_q4e.pdf

ويستخدم القطاع العام النساء بنسبة 5 في المائة مقابل 12 في المائة للرجال. ويعزى هذا الفرق إلى أن مجال العمل الذي شهد أعلى معدل نمو في السلطة الوطنية الفلسطينية هو مجال الأجهزة الأمنية والشرطة، التي استحدثت فرص عمل أكثر للرجال.

وهناك قرابة 8.1 في المائة من النساء العاملات هن موظفات في قطاع تصنيع وتجهيز السلع، و 6.9 في المائة يعملن في القطاع الصحي، و 6.8 في المائة يشغلن مناصب إدارية، و 6.4 في المائة يعملن في مشاريع تجارية صغيرة⁽⁴⁵⁾.

(ج) العمالة في القطاع غير الرسمي

تقدر نسبة النساء العاملات في القطاع غير الرسمي بنحو 66 في المائة. وكثيراً ما يقمن بأعمال أو مشاريع أسرية غير مدفوعة الأجر أو يحصلن على دخل من أعمال يمارسنها في المنزل. ولا تحسب هذه الأعمال في إحصاءات العمالة رغم كونها مصدرأ هاماً لدخل الأسر. ويندرج جزء كبير من هذه الأعمال في إطار الأشغال التقليدية التي تمارسها المرأة مثل الحياكة، والتطرير وتصنيع الطعام المحفوظ. ومع أن النساء يمتلكن المهارات والدرامية الضرورية للعمل في هذا القطاع غير الرسمي، من المهم تزويدهن بالتدريب اللازم لتحسين مثل هذه المهارات وتطوير مهارات جديدة. وقد أنشئت في التسعينيات منظمات غير حكومية عديدة تعنى بتلبية احتياجات هؤلاء النساء وبتزويدهن بالتدريب والمهارات الالزمة⁽⁴⁶⁾.

(د) حالة العمالة

في عام 2001، كانت أجور النساء في الصفة الغربية وقطاع غزة تشكل عموماً ما نسبته 80.8 في المائة من أجور نظرائهم من الرجال⁽⁴⁷⁾. وبينما سجلت نسبة النساء العاملات في الصفة الغربية والمصنفات في فئة العمل غير المدفوع الأجر انخفاضاً من 30.5 في المائة في عام 1996 إلى 27.8 في المائة في عام 2002، كانت هناك زيادة ملحوظة في قطاع غزة من 5.0 في المائة في عام 1996 إلى 34.5 في المائة عام 2002. وفي الوقت نفسه بقيت نسبة الرجال العاملين، والمصنفين في فئة العمل غير المدفوع الأجر ثابتة تقريباً في كلٍ من الصفة الغربية وقطاع غزة طوال الفترة نفسها⁽⁴⁸⁾.

(45) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، النساء والرجال في فلسطين: اتجاهات وإحصائيات، تموز/يوليو 2003.

(46) على سبيل المثال منظمتا فاتن وأصالة هما منظمتان غير حكوميتان تزودان النساء بقروض صغيرة لبدء مشاريعهن الخاصة.

(47) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، الرجال والنساء في فلسطين، تموز/يوليو 2003، ص 133.

(48) المرجع نفسه، ص 64.

-3 المبادرات والفرص

مع أن الإطار الهيكلي للسياسات والبرامج الهدافـة إلى استحداث فرص عمل النساء ضيق، هناك بالفعل فرص كبيرة للعمل في الظروف الحالية. وأبرز هذه الفرص الموقف المفتوح والإيجابي على الصعيد الاجتماعي حيال عمل المرأة خارج المنزل؛ ووجود رغبة أساسية لدى النساء في العثور على فرص عمل. ونتيجة لذلك هناك حاجة حيوية إلى وضع خطط لاستحداث فرص عمل للنساء، تستهدف خصوصاً مجموعة الخريجات الجديدـات من الكليات الأهلية والجامعات. وفي ذلك الإطار، تحتاج المشاريع الواسعة النطاق الرامية إلى استحداث فرص العمل، مثل مشروع العقارات الصناعية في غزة، إلى التحليل وإلى دمجها في برامج التدريب والتوظيف الخاصة بالمرأة.

وبينما يوجد عدد من برامج التدريب والإقراض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، تشكل النساء نسبة ضئيلة من المقرضين ويُمنحن عادةً قروضاً أصغر. ولذاك يجب تصحيح هذا الخلل وتشجيع صاحبات المشاريع في البيئة المحلية، وبذلك تشجع النساء المتزوجات اللواتي لديهن أطفال ومستوى تعليمي متدن على توليد الدخل والمساهمة في الاقتصاد الوطني. والمفارقة أن هذه المشاركة سهلها تردي مستويات المعيشة، إذ أجبر العديد من المحافظين من الأسر والأزواج على قبول فكرة عمل المرأة.

جيم - الفقر

١- معلومات أساسية

في عام 1997، كانت 23 في المائة من الأسر الفلسطينية تعيش تحت خط الفقر، و14 في المائة منها تعيش في فقر مدقع⁽⁴⁹⁾. وحسب تقرير الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، تعيش 58.1 في المائة من الأسر الفلسطينية تحت خط الفقر، الذي حدد بالعيش على أقل من دولارين في اليوم. وكانت نسبة انتشار الفقر أعلى في قطاع غزة، حيث تبلغ 77.3 في المائة، مقارنة بالضفة الغربية حيث تبلغ النسبة 52.2 في المائة⁽⁵⁰⁾. وإضافة إلى ذلك، هناك فروق واضحة ضمن المناطق حيث سجلت أعلى معدلات الفقر في جنوب غزة ليليها الخليل ثم جنين في الضفة الغربية⁽⁵¹⁾.

ويسهل تحديد أهم عوامل الفقر في فلسطين، ومن بينها تركية الاحتلال العسكري ومصادر الأماكن، والصراع وعدم الاستقرار السياسي، وفرض القيود المشددة على أسواق العمل، وتشوه

(49) التقرير الوطني لمكافحة الفقر، تقرير الفقر 1998، وزارة التخطيط والتعاون الدولي، 1998.

(50) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، تأثير الإجراءات الإسرائيلية على الأوضاع الاقتصادية للأسر الفلسطينية (الدورة العاشرة: تموز/يوليو - أيلول/سبتمبر 2004)، تشرين الثاني/نوفمبر 2004.

(51) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، تأثير الإجراءات الإسرائيلية على الأوضاع الاقتصادية للأسر الفلسطينية عشية الاجتياح الإسرائيلي، نيسان/أبريل عام 2002.

الاقتصاد الفلسطيني وتبعيته. غير أن هناك عوامل أقل وضوحاً هي آثار الفقر المزمن على العرض والطلب في مجال اليد العاملة، وعلى الأسعار والسلع، ووجود وعدم وجود الإعانات والسلع العامة، والبيئة السياسية. ولهذه العوامل أثر مباشر على الفدرات البشرية للسكان، وتأثير على تركيبة الأسرة وتكونها، بما في ذلك مركز دور ومسؤولية كل من الرجل والمرأة.

ويوجد أساساً برنامجاً لمساعدة المجتمعية الرسمية هما وزارة الشؤون الاجتماعية التي تقدم الخدمات لسكان الضفة الغربية وقطاع غزة باستثناء القدس، ووكلالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى التي تقدم الخدمات لللاجئين من السكان. ومع أن هذين البرنامجين يستهدفان أشد السكان فقراً، ويسيّران إلى تقديم الإغاثة العاجلة، لا يقدمان ما يكفي من المساعدة للخروج من الفقر الشديد⁽⁵²⁾. وحين تشكل الشبكات الأسرية ركائز أساسية للدعم الاجتماعي، نظراً إلى انعدام الأمن في المجتمع الفلسطيني وانعدام أو قلة ما تقدمه الجهات العامة، تشير الدلائل إلى أن هذا الدعم غير منتظم في أفضل الحالات ويميل إلى التمييز لصالح المستفيدين الذكور.

وقد أدى تدهور الوضع الاقتصادي في الضفة الغربية وقطاع غزة منذ اعتماد اتفاقيات أوسلو، ولا سيما الصدمات الاقتصادية التي سبّتها سياسات الإغلاق، إلى وضع أزمة البطالة لدى الذكور في صلب جدول أعمال السلطة الوطنية الفلسطينية، وأدت هذه العملية إلى تهميش أزمة الفقر لدى المرأة. ومع أن خطة التنمية الفلسطينية لعام 1998 تطلب إلى السلطات "أن تبذل ما في وسعها لتأمين شبكة أمان اجتماعي للقراء والمحرومين"، فإنها تولي القليل من الاهتمام لطبيعة الفقر المتعدد الأوجه وللفئات الاجتماعية الضعيفة وقضايا الجنسين⁽⁵³⁾.

2- الفجوات بين الجنسين في مجال الفقر

يتخذ ارتباط الفجوات بين الجنسين بالفقر شكل حلقة مفرغة، حيث تساهم الفوارق بين الجنسين في الفقر، ويساهم الفقر في الفوارق بين الجنسين. ونتيجة لذلك، هناك حاجة ملحة إلى اعتماد سياسات لتخفيف حدة الفقر تأخذ بالنهج القائم على حقوق الجنسين، وتتجه خصيصاً إلى النساء الفقيرات. وهذا أمر أساسي، ولا سيما في ظل الاتجاه المتمثل في عدم حصول المرأة على ما يكفي من الموارد والأصول، مما يجعلها أشد حرماناً من الرجل على الصعيد المالي⁽⁵⁴⁾.

(52) يتقاضى الفرد حداً أقصى قدره 96 شيكل إسرائيلياً أي ما يعادل 23 دولاراً، بينما يحدد خط الفقر هو 418 دولاراً و343 دولاراً للفقر الشديد. هلال جميل ومجيدي المالكي، دراسة عن دور المؤسسات غير الحكومية في مساعدة المعوزين، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية في فلسطين، 14-20 أيلول/سبتمبر 1997.

(53) السلطة الوطنية الفلسطينية، خطة التنمية الفلسطينية 1998-2000، 1998.

(54) أقل من 10 في المائة من النساء لديهن ملكية والأصول الأساسية لنصفهن هي مجوهرات قابلة للبيع.

وإضافة إلى ذلك، كانت الأسر التي ترأسها نساء تشكل 11 في المائة من مجموع الأسر الفلسطينية في عام 2000، وتعيش 29.8 في المائة من هذه الأسر في حالة فقر. ومن هذه الأسر، كانت 72 في المائة من النساء أرامل و11 في المائة متزوجات ولكن أزواجهن يعيشون في الخارج أو متزوجون من آخريات و7 في المائة مطلقات أو منفصلات. وكانت أشد الأسر فقرًا هي الأسر الأكثر عدداً، حيث كانت نسبة 24 في المائة من الأسر التي تضم أكثر من ثمانية أفراد فقيرة، بينما كانت 7 في المائة فقط من الأسر التي تضم أقل من ثمانية أفراد فقيرة. وعلاوة على ذلك، كانت نسبة 77.5 في المائة تقريباً من الأسر الفقيرة تضم ثمانية أفراد أو أكثر⁽⁵⁵⁾.

3- المبادرات والفرص

بدأت السلطة الوطنية الفلسطينية والجهات المانحة في معالجة الفقر بطريقة أكثر جدية ومنهجية. فبرامج إيجاد العمالة والضمان الاجتماعي وشبكات الأمان الاجتماعي يجب أن تتناول حاجات الرجال والنساء وظروفهم ومصالحهم في مختلف أوضاعهم. وهناك فرص لوضع نهج وبرامج متعددة الأوجه تراعي قضايا الجنسين، لا سيما على ضوء إدراج قضايا الجنسين في السياسة العامة على المستوى العالمي.

دال- التعليم

رغم أن وزارة التعليم تأخذ مسألة اندماج الجنسين والمساواة بينهما بطريقة أكثر جدية من وزارات أخرى، مما ضيق الفجوات نسبياً في قطاع التعليم مقارنة بقطاعات أخرى، لم تفض هذه المكاسب التي تحققت في المستوى التعليمي للمرأة إلى تحسن لأوضاعها في اليد العاملة وفي الحياة العامة. ويواجه قطاع التعليم تحدياً كبيراً يتمثل في الانقال بقضايا المساواة بين الجنسين من المستوى الكمي إلى المستوى النوعي إذا أريد أن يساهم ذلك في إحداث تغييرات حقيقة في أدوار الجنسين ومسؤولياتهما.

الفجوات بين الجنسين في مجال التعليم

يقدر المعدل الإجمالي للإمام بالقراءة والكتابة بحوالي 96.3 في المائة للرجال و87.4 في المائة للنساء. ولا توجد فجوة واضحة في معدلات الالتحاق بالمدارس بين الفتيات والفتيان في مرحلة التعليم الأساسي حيث يبلغ المعدل 90.9 في المائة للفتيان و91.7 في المائة للفتيات. وتتضح الفجوات بين الجنسين في الصفوف الأعلى، ففي الفئة العمرية 15-17 سنة يبلغ معدل الالتحاق

(55) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني والبنك الدولي، “Deep Palestinian Poverty in the Midst of Economic Crisis”، تشرين الأول/أكتوبر 2004.

بالتّعلّيم 58.3 في المائة للفتّيات و 51.0 في المائة للفتّيان⁽⁵⁶⁾؛ و 28.1 في المائة للفتّيات و 26.2 في المائة للفتّيان في الفئة العمرية 18 سنة وما فوق⁽⁵⁷⁾.

و هذه الفجوة تبلغ أقصى حد لها في التعليم المهني في المرحلة الثانوية حيث تشكل الفتّيات نسبة متواضعة قدرها 13 في المائة من مجموع الملتحقين بالمدارس ويمثلن إلى الدراسة في مجال التّدريض والتجارة. ومن أولويات وزارة شؤون المرأة في الأجل القصير زيادة مشاركة الفتّيات في مجالات غير تقليدية من التّدريب والتعليم المهني والفنّي، بما في ذلك صيانة الكمبيوتر. فهذا التّدريب يحسن فرص العمل المتاحة للمرأة ويمكنها من الحصول على عمل أفضل أجرًا. وتشكل الفتّيات حالياً 49.4 من مجموع الملتحقين ببرنامج البكالوريا في الكليات الأهلية، و 48.9 في المائة من مجموع الملتحقين بالجامعات الثانوي في الضفة الغربية وقطاع غزة، و 35.2 في المائة من مجموع الملتحقين بصفوف الماجستير. ومع أن هذه المعدلات مشجعة، تبقى الفوارق بين الجنسين حسب المناطق ومجالات التّخصص غير مشجعة بالقدر ذاته. ونظراً إلى سياسة توجيه الطلاب بأعداد كبيرة نحو المسارات الأكاديمية والمهنية والصناعية، أصبحت فرص التعليم محدودة جداً، خصوصاً بالنسبة إلى الفتّيات اللواتي يشجعن على دراسة الأداب، ما يحد من فرصهن في القوى العاملة⁽⁵⁸⁾.

كما إن الفجوات بين الجنسين تميل إلى الاتساع في معدلات التّسرب مع ارتفاع مستويات التعليم، حيث تبدأ بالتساوي بين الفتّيان والفتّيات بنسبة 2.4 في المائة في المرحلة الابتدائية، ثم ترتفع إلى 8 في المائة للفتّيات و 6.1 في المائة للفتّيان في المرحلة الثانوية⁽⁵⁹⁾. وبطبيعة الحال من اختلاف الدوافع التي تبعث على ترك التعليم. وبينما يترك الفتّيان المدرسة عادة بحثاً عن عمل لتأمين دخل للأسرة أثناء الصعوبات المالية، تترك الفتّيات التعليم بغرض الزواج المبكر.

هام - الحقوق الشرعية وحقوق الإنسان

خرجت الحركة النسائية الفلسطينية من الفترة الانتقالية بوعي قوي وخبرة متكاملة في معالجة القضايا القانونية من منظور المساواة بين الجنسين. وفي سياق الإصلاحات القانونية، وضع برنامج عمل خاص بقضايا الجنسين وصدق عليه عن طريق العملية البرلمانية النموذجية. غير أنه يلزم صياغة وتتنفيذ استراتيجية شاملة تتعلق بشرعنة يعطي مسألة الأحوال الشخصية.

(56) هذه الأرقام متاحة على: <http://www.pcbs.org/educatio/educ6.aspx>

(57) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، الرجال والنساء في فلسطين: اتجاهات وإحصائيات، تموز/بوليسي 2004

(58) شكلت النساء نسبة ضئيلة قدرها 5.7 في المائة من خريجي الهندسة.

(59) سجل أعلى معدلات للتّسرب في جنين حيث يبلغ المعدل 12 في المائة للفتّيات و 11.6 في المائة للفتّيان، وفي القدس الشرقية حيث المعدل 12 و 11 في المائة على التّواليحسب الترتيب.

فمبادرات المساواة بين الجنسين في القانون لا تتجزأ إلا بتنمية النظام القانوني الفلسطيني، وبسلطة قضائية مستقلة، ويعزيز سيادة القانون وحقوق الإنسان. ويؤكد إعلان استقلال دولة فلسطين الذي صدر في 15 تشرين الثاني/نوفمبر 1988 في أحکامه المساواة بين الرجل والمرأة، وبالإضافة إلى ذلك يحظر القانون الأساسي للضفة الغربية وقطاع غزة التمييز على أساس الجنس، وينص على أن أيًا من الأبوين يستطيع نقل جنسيته إلى ذريته، ويحدد السن القانونية للزواج بـ 15 سنة للمرأة و16 للرجل⁽⁶⁰⁾. ويذكر في هذا الإطار أن 4 في المائة من مجموع النساء تزوجن عندما بلغن 15 سنة من العمر أو أقل⁽⁶¹⁾، ويعاقب على تعدد الزوجات دون إخطار مسبق للزوجة الحالية أو المرأة المزمع الزواج بها⁽⁶²⁾. والجدير بالذكر أن تعديلاً مقترناً تم تقديمها إلى المجلس التشريعي لرفع السن القانوني للزواج إلى 18 سنة والذي لم يتم تمريره كقانون حتى اللحظة.

وتتاضل المنظمات الفلسطينية لحقوق الإنسان من أجل صياغة استراتيجية جديدة تستهدف تعزيز حقوق الإنسان وسيادة القانون على خلفية معقدة من التوترات السياسية. وما فتئت هذه المنظمات تسعى إلى لفت الانتباه إلى تجاوزات السلطة الوطنية الفلسطينية وأجهزتها المتعددة في مجالى الأمن والشرطة، بينما تشدد على استمرار الانتهاكات الإسرائيلية لحقوق الإنسان الفلسطيني، ولا سيما تعذيب المعتقلين وسوء معاملتهم، والاعتقال التعسفي، والمصادرة غير القانونية للأراضي، وفرض قيود على حرية الحركة وعلى حق الإقامة في القدس. ونتيجة لذلك، نادرًا ما عالجت هذه المنظمات قضايا الجنسين وحقوق المرأة. وكذلك المنظمات غير الحكومية المعنية بقضايا الجنسين، في حين تناولت الانتهاكات الإسرائيلية لحقوق الإنسان، نادرًا ما عالجت القضايا الشائكة لحقوق الإنسان وسيادة القانون في ظل السلطة الوطنية الفلسطينية.

وتزداد قضايا المواطنة وحقوق المواطنين إلحاحاً مع رسوخ أسس دولة فلسطينية جديدة. فبدلاً من أن تكون المواطنة حقاً مكتسباً عند الولادة في الضفة الغربية وقطاع غزة، كثيراً ما يتم التفاوض بشأنها في صفقات يومية تترافق فيها المطالب والمستحقات مع ممارسة تفضيلية تأتي عامة على حساب النساء والفقراء والمهمنشين. وفي ذلك السياق، يشكل وضع اللاجئين الفلسطينيين، لا سيما في لبنان، تحدياً حرجاً للغاية. فإحلال المرأة وغالبية أفراد المجتمع الفلسطيني في صلب الكفاح من أجل مواطنة عادلة هو العقبة الرئيسية في المرحلة المقبلة.

1 - الفجوات بين الجنسين في الحقوق الشرعية وحقوق الإنسان

(60) هذه هي السن القانونية للزواج في الضفة الغربية، أما في قطاع غزة فيحدد الحد الأدنى لسن الزواج بموافقة القاضي عند البلوغ، وسن الرشد محددة بـ 17 سنة ل الفتاة و 18 سنة للرجل.

(61) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت - خلاصة إحصائية لعام 1997، 10 كانون الأول/ديسمبر 1998.

(62) نسبة تعدد الزوجات منخفضة نسبياً إذ تبلغ 4 في المائة من مجموع الزيجات.

في حين يستطيع الزوج أن يطلق زوجته من طرف واحد، ببقى الشكل الأكثر شيوعاً للطلاق هو القبول المتبادل الذي تتنازل الزوجة بمقتضاه عن حقوقها المالية لتحصل على الطلاق من زوجها. وقد ركزت مبادرات الإصلاح القانوني على إلغاء الطلاق من طرف واحد وعلى تقوية مطالب المرأة وحضانة الأطفال وإعالتهم.

ويحق للإبلة بمقتضى التشريع الحالي للإرث بنصف حصة الإناث، غير أن الكثير من النساء يتذارلن عن هذا الحق بغية الحفاظ على الدعم الاجتماعي للأسرة والأقرباء. وبينما تناول الاستراتيجية الوطنية للمرأة بضممان "حقوق المرأة في الميراث وحقوقها في الضمان الاجتماعي"، لم يتم التطرق إلى هذا المجال في حملات منتظمة⁽⁶³⁾.

وعلى الرغم من إحراز بعض المكاسب في تشريعات العمل، أبرزها تمديد إجازة الأمومة بحيث تتماشى مع المعايير الدولية، لا تغطي قوانين العمل الحالية بما فيه الكفاية العمال المنزلية والزراعية وغير الرسمية، بما في ذلك العمل في المشاريع الأسرية، التي تمثل مجالات ذات نسب عالية من الأيدي العاملة النسائية. وإضافة إلى ذلك، لا يشمل التشريع الحالي أماكن العمل التي تضم أقل من خمسة عاملين.

ومع أن الحركة النسائية الفلسطينية نجحت في الضغط من أجل حصول المرأة على جواز سفر فلسطيني لها ولأطفالها دون إذن منولي، لا يوجد تشريع عام للجنسية ينظم شؤون المواطنات وحقوق المواطنين.

وفي عام 1995، كانت النساء يمثلن 11 في المائة من المحامين و29 في المائة من طلاب الحقوق في الضفة الغربية وقطاع غزة. ويتوقع لهذه النسبة أن ترتفع نظراً إلى بلوغ معدل التحاق النساء بمدرسة الحقوق الجديدة في جامعة القدس نسبة مشجعة قدرها 42 في المائة. إلا أنه خلال عام 2004 لم تتعذر نسبة القاضيات 9 في المائة من المجموع العام، إضافة إلى أن الشريعة الإسلامية والقانون الكنسي، اللذين ينظمان قوانين الأحوال الشخصية للجماعات المسلمة والمسيحية، لا يقبلان قضاء من النساء.

وفي حين أن المسوح الماضي حدد العنف المنزلي بأنه مشكلة خطيرة في الضفة الغربية وقطاع غزة، أبدت غالبية المجريات ترداً في رفع شكاوى رسمية. ونتيجة لذلك، لا تتضمن إحصاءات الجريمة بيانات كافية عن العنف ضد المرأة. غير أن النساء يستخدمن خطوطاً ساخنة خاصة لطلب المشورة بشأن مسائل مثل الاغتصاب وسفاح المحارم وغيرهما من أشكال العنف.

2- المبادرات والفرص

(63) الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية، الاستراتيجية الوطنية للمرأة الفلسطينية.

هناك عدد من المبادرات والفرص الهامة في مجال الحقوق الشرعية وحقوق الإنسان منها ما يلي: (أ) تعزيز عملية السلام بإدراج قضايا الجنسين في صلب القضايا الحاسمة في المفاوضات مع إيلاء اهتمام خاص لمشاكل اللاجئات وحقوقهن والحق في جمع شمل الأسر ومشاكل الإقامة في القدس؛ (ب) ربط حقوق المرأة بحقوق المواطن ضمن إطار التنمية؛ (ج) الدعاوة والضغط من أجل استصدار تشريع يراعي قضايا الجنسين، لاسيما سن قانون خاص بالأسرة؛ (د) معالجة حاجات الفقيرات من خلال تعزيز تشريع الضمان الاجتماعي والرعاية الاجتماعية ومنح ضمانات قانونية في القطاع غير الرسمي والقطاعين المنزلي والزراعي.

واو- الصحة

1- معلومات أساسية

في عام 1994، تولت وزارة الصحة الفلسطينية مسؤولية القطاع الصحي في الضفة الغربية وقطاع غزة، الذي كان سابقاً ضمن مسؤوليات قوى الاحتلال. وهذا القطاع يعني من نقص شديد في البنية الأساسية والخدمات والموارد البشرية بسبب ضآللة الاستثمار وأعوام من الإهمال. في بينما تضاعف عدد السكان، مثلاً، في السنوات الخمس والعشرين الماضية، بقي عدد الأسرة في المستشفيات الحكومية على حاله. وأنشاء سنوات الاحتلال العسكري أدى المنظمات غير الحكومية والمنظمات الخيرية الفلسطينية دوراً أساسياً في معالجة هذا الضعف⁽⁶⁴⁾.

وقد وضعت هذه الحركة الصحية الناشئة نهجاً يركز على الرعاية الصحية الأولية، وهو نهج اعتمدته السياسات الصحية الفلسطينية لاحقاً، وإن لم ينعكس ذلك في مخصصات كافية في الميزانية. وخلال الأعوام الستة التي سبقت توقيع اتفاقيات أوسلو، ضاعفت المنظمات غير الحكومية عدد المرافق المعنية بالرعاية الصحية الأولية، وبدأت تتضاعف مبادرات في مجال صحة المرأة والصحة الإنجابية. وهذه المبادرات خطت خطوة إلى الأمام في عام 1995 بإنشاء إدارة صحة المرأة والتنمية التابعة لوزارة الصحة.

وقد شهدت وزارة الصحة في عام 1995 عجزاً في الميزانية بلغ 60 في المائة، ولا تزال تواجه ضغوطاً مالية شديدة تؤثر في قدرتها على إدارة وتطوير البرامج الصحية وتتأمين الدعم المادي وإعطاء الأولوية لصحة المرأة والصحة الإنجابية. وإضافة إلى ذلك، أثرت القيود التي يفرضها إغلاق الحدود على الحركة تأثيراً كبيراً على الاتصال والتنسيق داخل النظام الصحي وعلى حصول المستفيدين على الخدمات، لاسيما حصولهم على الرعاية المتخصصة في مستشفيات القدس

(64) في هذا البيان الإطار كانت وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى هي المؤمن الأولي الرئيسي للخدمات الصحية للاجئين المسجلين في الضفة الغربية وقطاع غزة وأنحاء أخرى من المنطقة.

الشرقية. ويعطي التأمين الصحي الحكومي 39 في المائة تقريباً من السكان، وأساساً العاملين منهم في القطاع العام والعاملين في إسرائيل الذين تعتبر هذه التغطية إلزامية لهم.

وقد شهدت برامج تنظيم الأسرة والصحة الإنجابية في العقد الماضي تطوراً سريعاً رداً على ارتفاع معدلات الخصوبة وتوكلاً لتصحيفها في الضفة الغربية وقطاع غزة. وبينما اهتمت هذه البرامج بحقوق المرأة عموماً، أساء معظمها تقدير الرابط القوي بين حجم الأسرة والعوامل الاجتماعية والاقتصادية مثل استراتيجيات القاء في إطار يتسم بعدم الاستقرار والصراع وعدم التأكيد الاقتصادي؛ وأدوار الجنسين ومسؤوليات كل من المرأة والرجل؛ وغياب الخدمات الاجتماعية أو عدم كفايتها. وهذه العوامل الاجتماعية والاقتصادية تحتاج إلى معالجة صحيحة على صعيد المجتمع بغية معالجة المحددات الأساسية للخصوصية كتضليل البنين والزواج المبكر للبنات.

2- الفجوات بين الجنسين في مجال الصحة

تجاوز معرفة النساء بأساليب منع الحمل 98 في المائة. وحسب إحدى الإحصائيات التي أجرتها جهاز الإحصاء المركزي، تستخدم 47.9 في المائة من النساء شكلاً من أشكال موافع الحمل: 13.5 في المائة من النساء يستخدمن الأساليب التقليدية و34.4 في المائة يستخدمن الأساليب الحديثة. وبالإضافة إلى ذلك، تلت 96.5 في المائة من النساء الحوامل تقريباً رعاية قبل الولادة، بينما تلت نسبة متدنية وصلت إلى 33.6 في المائة رعاية بعد الولادة⁽⁶⁵⁾. وقد أجريت 60 في المائة من الولادات على يد أطباء و37 في المائة على يد ممرضات وقابلات⁽⁶⁶⁾.

ونسأتم المشاكل البيئية في المشاكل الصحية التي تواجهها الأسرة، ولا سيما الأطفال، وكذلك في العباء الذي يتقل كاهل المرأة في المنزل. ومن هذه المشاكل تدهور المياه الجوفية وعدم كفايتها في قطاع غزة، وافتقار الأرياف إلى شبكات الصرف الصحي في الضفة الغربية⁽⁶⁷⁾.

وفي عام 1995، أبلغت نسبة تتراوح بين 40 و50 في المائة تقريباً من النساء اللواتي شملهن مسح عن الصحة العقلية عن ضيق في النفس، لاسيما حالات اكتئاب، واضطرابات جسدية، وسلوك ينم عن هواجس ونزعات للإكراه⁽⁶⁸⁾.

(65) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، مؤشرات صحة الأم والطفل، متاح على: <http://www.pcbs.org/.health/timetab5.aspx>

(66) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، المسح الصحي، 2000.

(67) في الضفة الغربية نسبة ضئيلة قدرها 2 في المائة من الأسر المعيشية موصولة بشبكات الصرف الصحي.

Sansur R.M. Environment and development prospects in the West Bank and Gaza Strip (68)
(Bethlehem University, 1995).

وفي عام 1992، كانت 55 في المائة من حالات السرطان لدى النساء الفلسطينيات ناجمة عن نظام الإنجاب⁽⁶⁹⁾. ولا توجد معلومات موثوقة عن متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز/السیدا) والأمراض المنقلة عن طريق الاتصال الجنسي⁽⁷⁰⁾.

ومع أن معدل الإعاقة مرتفع بين النساء بسبب الأضطرابات الخلقية والوراثية والأضطرابات الناجمة عن الولادة، تسجل الإعاقة معدلاً عاماً أعلى لدى الرجال يبلغ 2 302 لكل 100 000 مقابل 1 802 لكل 100 000 لدى النساء. وإضافة إلى ذلك، يتعرض الرجال لإعاقات أكثر بسبب الإصابات الناجمة عن الحوادث والنزاع. غير أنه أُوحى بأن الفجوة بين الجنسين في الإعاقة تستحق البحث لمعرفة ما إذا كانت الوفاة المبكرة بسبب الإهمال أحد العوامل⁽⁷¹⁾.

وفي عام 1996، لم يكن يوجد في قطاع غزة سوى طبيعتين مؤهلتين في أمراض النساء رغم تفضيل النساء المعلن للطبيبات في مجال الرعاية النسائية.

-3 المبادرات والفرص

هناك حاجة إلى اعتماد نهج متكامل في معالجة الحاجات الصحية للسكان ضمن الإطار الأوسع للعنف والصراع، لاسيما من حيث الآثار المختلفة على النساء والرجال والفتيات والفتىان. ويجب أن يشمل هذا النهج المتعدد الأوجه في معالجة قضايا الجنسين والقضايا الصحية الأبعاد القانونية والاجتماعية والاقتصادية في الضفة الغربية وقطاع غزة. وينبغي، إضافة إلى ذلك، أن يُنظر إلى برامج تنظيم الأسرة من المنظار الأوسع للصحة والحقوق الإنجابية، مع إشارة خاصة إلى القضايا السكانية في الإطار السياسي والاجتماعي والاقتصادي للمجتمع الفلسطيني.

وقد بدأت البرامج والسياسات الصحية التي أطلقتها السلطة الوطنية الفلسطينية ووكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى والمنظمات غير الحكومية تتجاوز معالجة صحة المرأة أساساً في إطار صحة الأم والطفل، وهو المنظور الذي كان سائداً حتى الثمانينات. وبينما يبدأ الآن إدراج عدد من القضايا في البرامج الرسمية، وبدرجة أقل تقديم الخدمات، بما في ذلك ما يتصل بانقطاع الحيض وصحة المراهقين، تبقى الفجوة قائمة بين الجنسين في الخدمات والحالة الصحية. ولذلك هناك حاجة ملحة لأن يقوم واضعو السياسات ومقدمو الخدمات بتقوية المبادرات الجارية وربطها بالصحة الإنجابية والحقوق.

Barghouti, M. and Lennox, J. "Health in Palestine: potential and challenges" (the World Bank, March 1997). (69)

(70) سُجلت 24 حالة إيدز خلال الفترة 1987-1992.

(71) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، الرجال والنساء في فلسطين: اتجاهات وإحصائيات، تموز/بوليسيو .1998

المراجع

- General Union of Palestinian Women (GUPW), "Draft document of principles of women's rights", GUPW, Jerusalem, August 1994.
- Hammami, R. "Labor and economy: gender segmentation in Palestinian economic life", *Palestinian Women: A Status Report No. 4*, Women's Studies Program, Birzeit University, 1997.
- Jad, I. "From salons to popular committees: the Palestinian women's movement, 1919-1989", intifada: *Palestine at the Crossroads*, J. Nassar and R. Heacock eds., Praeger Press, New York, 1990.
- Johnson, P. "Social support: gender and social policy in Palestine", *Palestinian Women: A Status Report No. 5*, Women's Studies Program, Birzeit University, 1997.
- Khader, A. *The Law and Women's Future* (in Arabic), Women's Center for Legal Aid and Counseling, Jerusalem, 1998.
- Kuttab, E. and Bargouti, R., "The impact of armed conflict on Palestinian women", UNIFEM, 2002.
- Moors, A. *Women, Property and Islam: Palestinian Experiences, 1920-1990*, Cambridge University Press, Cambridge, April 1996.
- Office of the United Nations Special Coordinator in the Occupied Territories (UNSCO), "Report on economic and social conditions in the West Bank and Gaza Strip, Spring 1999", UNSCO, 1999.
- Women's Center for Legal Aid and Counselling (WCLAC), *Towards equality: an examination of the status of Palestinian Women in existing law*, R. Shehadeh ed., WCLAC, Jerusalem, 1995.